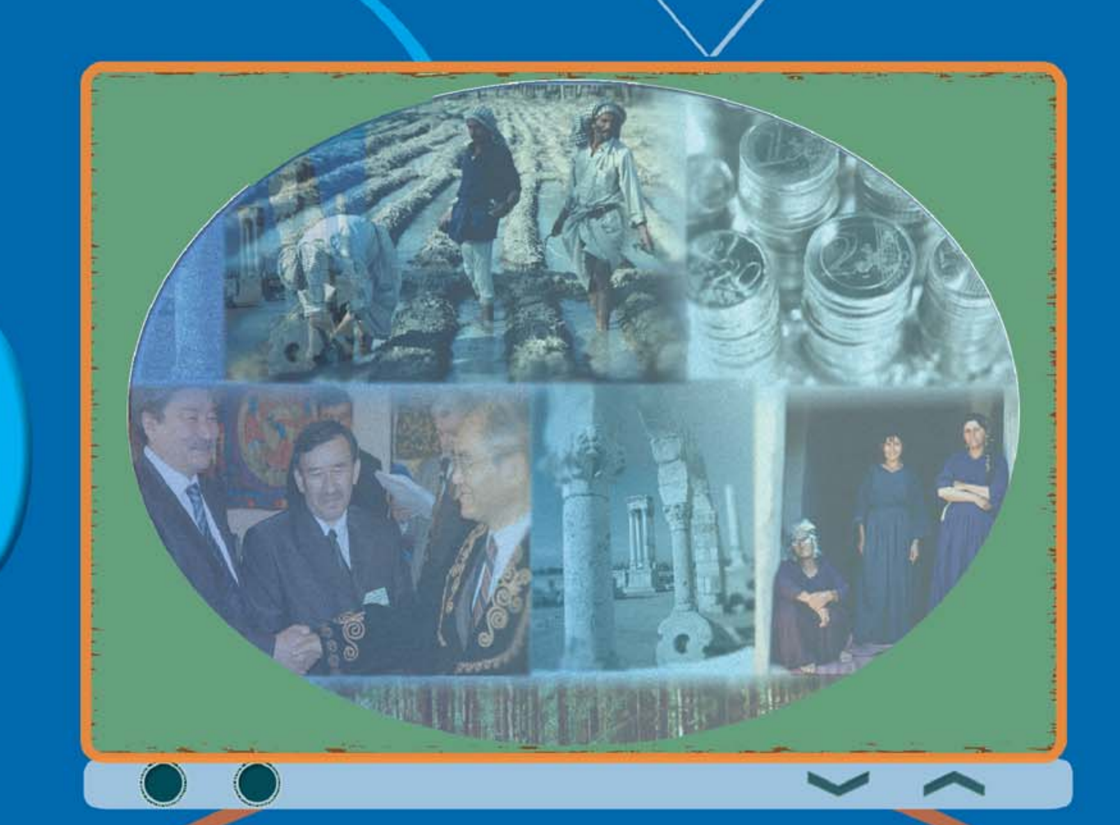




مكتب اليونسكو - بيروت

ورشة العمل الإقليمية حول تطوير القدرات المهنية للعاملين في مجال الإعلام والإتصال الخاص بالتنمية

بيروت، 20-22 سبتمبر / أيلول 2005



التقرير الختامي



مكتب اليونسكو – بيروت



ورشة العمل الإقليمية

حول

تطوير القدرات المهنية للعاملين

في مجال الإعلام والإتصال الخاص بالتنمية

بيروت، 20-22 أيلول/سبتمبر 2005

التقرير الختامي

بيروت، 2005

المنظمات والمؤسسات المشاركة في التنظيم

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الأيسيسكو)

لمزيد من المعلومات أو الاستفسار، يمكنكم الاتصال على العنوان التالي:

- **مكتب اليونسكو - بيروت**

ص.ب. 11-5244

بيروت - لبنان

هاتف: 850013/4/5 (1- 961)

فاكس: 824854 (1- 961)

البريد الاكتروني: g.awad@unesco.org

الموقع على شبكة الانترنت: www.unesco.org.lb

LB/2005/CI/RP/7

- **المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الأيسيسكو)**

شارع التين - حي الرياض

ص.ب. 2275 ر. ب. 10104

الرباط - المغرب

هاتف: 715285 37 212

فاكس: 777459 37 212

المحتويات

الصفحة

أولاً: تنظيم ورشة العمل

ثانياً: جلسات العمل والمناقشات

أولاً: تنظيم ورشة العمل

- **المقدمـة**

تقر الجمعية العامّة للأمم المتحدة "بأن الإنسان هو محور سيرورة التنمية، وبأنه المشارك الأساسي فيها والمستفيد الأول منها". والتنمية البشرية المستدامة هي التي لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، بل توزّع عائداته بشكل عادل أيضاً، كما أنّ توفير الشروط المساعدة على تنمية الشعوب والأفراد هو المسؤولية الأولى للحكومات. إن مقاربة موضوع التنمية من وجهة نظر حقوق الشعوب، هو الإضافة النوعية والأساسية التي يقدمها إدماج منظور حقوق الإنسان، مع الحق في التنمية. وهذه الحقوق هي غير قابلة للاختزال أو الاستبدال، كما أن العنصر الذي يميّز الحق في التنمية هو إيجاد البيئة الدولية المساعدة، وإقامة نظام دولي منصف يساعد على دفع التنمية.

- **الإطار العـام**

تشمل التنمية المستدامة في مفهومها المتداول والمعتمد من قبل منظمة الأمم المتحدة منذ بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي، مضامين التنمية الشاملة بكافّة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويجمع الخبراء على أن التنمية لم تعد، كما كان يشير إليه تحديدها التقليدي، مسلسلاً دائماً ومستمراً وتراكمياً يشمل النمو الاقتصادي من خلال معدلاته أو مؤشراته الاقتصادية الكمية السنوية فحسب، بل توسّعت أيضاً لتتناول الأبعاد البيئية والتربوية والإنسانية عموماً كتوجّه يحقق التوازنات الكبرى بطريقة مستدامة ومتواصلة.

ومن هذا المنطلق، يرى الإخصائيون، أن التنمية المستدامة تتوخى في المقام الأول مناهضة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي والمظاهر المرتبطة بها، مما يجعل منها ثوابت ومقاصد تتجه أساساً لخدمة الإنسان، وتستهدف النجاعة الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية البشرية. وفي هذا السياق، ترتبط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً برهانات التغيير والحد من الفوارق والتفاوتات بين مكوّنات المجتمع في خواصه.

وممّا لا شك فيه أنّ وسائل الإعلام والاتصال، بما تمتلكه اليوم من تقنيات حديثة، أصبحت قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإخبار والتوجيه والتثقيف والتوعية بقضايا التنمية وتحدّياتها ومتطلّباتها. فالحديث عن موقع وسائل الإعلام ودور الاتصال في الجهود التنموية يندرج، من الناحية النظرية، في إطار ما يصطلح عليه بسوسيولوجيا الإعلام.

إنّ تحقيق الهدف المنشود والأساس للتنمية لن يكون ممكناً ما لم تتوافر الاحتياجات الإنسانية المتعدّدة والمتمثّلة في الحق في المعرفة والتواصل الاجتماعي والتعبير عن الذات. ومع التسليم بأنه لا يمكن لوسائل الإعلام والاتصال وحدها أن تنهض بعبء التنمية، فإنّ عدم مساهمتها في خطط التنمية سيؤدي حتماً إلى تعطيل وتيرة تنفيذ مشروعات التنمية في الدول النامية. من هنا، فإن الضرورة تستلزم الربط بين سياسات الإعلام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

يعدّ البعد التنموي لوسائل الإعلام والإتصال جزءاً أساسياً من الخطة الشاملة للتنمية، بما في ذلك تنمية قطاع الإعلام بمختلف أبعاده، الكمية والنوعية، وتطوير القدرات المهنية للإعلاميين المتخصصين في مجال قضايا التنمية. والموارد البشرية العاملة في أجهزة الإعلام هي العنصر الأساس الذي يحرّك هذه الأجهزة ويحدّد مدى تأثيرها، وثمة من يعتبر رفع كفاءة هذه الموارد البشرية في المجال الإعلامي رهاناً تنموياً في حدّ ذاته، وضمانة موثوقاً بها لتحقيق أهداف الرسائل والمضامين الإعلامية المرتبطة بقضايا التنمية. ولذلك أصبح من الضروري توجيه اهتمام خاص لبرامج التدريب والتأهيل واستكمال التكوين في هذا المجال.

ومن منطلق تطابق اهتمام كلّ من اليونسكو والأيسيسكو بالموضوع، وفي إطار برنامج التعاون المشترك بين المنظمتين للعام 2005، قررتا عقد حلقة دراسية إقليمية حول تطوير القدرات المهنية للعاملين في مجال الإعلام والإتصال الخاص بالتنمية على صعيد المنطقة العربية وذلك في بيروت – لبنان من 20 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2005

• الأهداف

ولمساعدة الإعلاميين على تطوير قدراتهم في هذا المجال، هدفت ورشة العمل الإقليمية إلى ما يلي:

1. ترسيخ الوعي بأهمية وسائل الإعلام والإتصال ودورها الفاعل في خدمة التنمية المستدامة في الدول العربية، والمساهمة في تحقيق أهدافها والتعريف بفوائدها.
2. إبراز تقنيات توظيف وسائل الإعلام والإتصال والوسائل المتعددة لأغراض التنمية.
3. تعزيز موقع الإعلاميين المختصين في برامج الإعلام التنموي.
4. تعزيز التنسيق والتكامل والتعاون بين المؤسسات الإعلامية العربية المهتمة بقضايا التنمية المستدامة.

• اللجنة التنظيمية

ووعياً من منظمتي اليونسكو والأيسيسكو بأهمية بناء وتطوير القدرات المهنية للموارد البشرية العاملة في مجال الإعلام والإتصال، فقد أولت المنظمتان في خططهما وبرامج عملهما عناية فائقة لهذا الموضوع، من خلال تنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية وورش العمل لفائدة الدول الأعضاء في المنطقة العربية، وتقديم الدعم المالي والفني والتقني لمؤسسات الإعلام والإتصال في هذه الدول.

وقد ضمت اللجنة التنظيمية لورشة العمل الإقليمية كلاً من:

- السيد جورج عواد، مكتب اليونسكو الإقليمي – بيروت.
- السيد المحجوب بنسعيد، الأيسيسكو.
- السيد وليد مرعي، خبير إعلامي.

• المنهجية والبرنامج

إذا كانت الدول المتقدّمة قد قطعت أشواطاً مهمة في توظيف وسائل الإعلام والإتصال لخدمة المخططات التنموية، فإن الدول النامية – ومن بينها الدول العربية – لم تستثمر على الوجه الأكمل تقنيات الإعلام والإتصال في مسلسلات التنمية ومسارات التغيير الاجتماعي المرادف لهذه التنمية، حيث ما فتئ الإعلام والإتصال محصوراً في أغلب الأحيان بوظائف السياسة والاقتصاد والترفيه والدعاية بشتى أنواعها.

يمكن النظر إلى المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام الجماهيري من ثلاث زوايا أساسية هي الآتية:

- الوظيفة الإخبارية والتفسيرية لوسائل الإعلام والإتصال.
- القدرة الإيحائية والإقناعية لهذه الوسائل.
- تحوّل وسائل الإعلام والإتصال الجماهيري إلى فاعل اجتماعي إلى جانب الفاعل السياسي والاقتصادي.

ولقد تمّ التطرّق إلى هذه المواضيع في سياق ورشة العمل الإقليمية من خلال مناقشة المحاور التالية:

- مراحل تطور مفاهيم التنمية وعلاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية.
- المؤسسات الإعلامية، والمؤسسات الإعلانية، وقضايا التنمية.
- عرض للواقع التنموي في البلدان العربية.
- دور الإتصال والمعلومات في التنمية.
- تحديد تطوير آليات العمل المشتركة في مجال رسم خطة إعلامية.

هذا وقد تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات عملت على مراجعة وإعداد وتطوير المواد الإعلامية المقترحة، من خلال تصوّر لحملات إعلامية مفصلة، جاءت نتيجة لتحليل "دراسة حالة" احتوت على مضامين تنموية بيئية واقتصادية واجتماعية.

• المشاركون

شارك في ورشة العمل الإقليمية ثلاثون إعلامياً وأكاديمياً، قدموا من أربع عشرة دولة عربية هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والجمهورية العربية سورية، والعراق، والكويت، ولبنان، وقطر، ومصر، والمغرب، والسلطة الفلسطينية.

ذلك فضلاً عن ممثّلي المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية مثل اليونسكو والأيسيسكو، والخبراء والاختصاصيين وممثلي الجمعيات الأهلية وغير الحكومية.

ثانياً: جلسات العمل والمناقشات

- **اليوم الأول، الثلاثاء 2005/9/20**

1- الجلسة الأولى (الافتتاح والجلسة الإجرائية)

أ. حفل الافتتاح:

استهل **السيد جورج عوّاد**، إختصاصي الاتصال والمعلومات في مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت، جلسة الافتتاح معرباً عن سرور المكتب باستضافة الورشة التي ينظمها كل من اليونسكو والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو.

وأشار السيد عوّاد إلى إنّ الورشة تندرج في إطار الجهود التي تبذلها كلّ من المنظمتين في سبيل تنمية وبناء القدرات المهنية للموارد البشرية العاملة في مجال الإعلام والإتصال في الدول الأعضاء في المنطقة العربية. وأضاف أن الورشة تهدف إلى:

- ترسيخ الوعي بأهمية وسائل الإعلام والإتصال ودورها الفاعل في خدمة التنمية المستدامة في الدول العربية، وفي المساهمة بتحقيق أهدافها والتعريف بفوائدها.
- إبراز تقنيات توظيف وسائل الإعلام والإتصال والوسائل المتعددة لأغراض تنموية.
- تعزيز موقع الإعلاميين المختصين في برامج الإعلام التنموي.
- تعزيز التنسيق والتكامل والتعاون بين المؤسسات الإعلامية العربية المهتمة بقضايا التنمية المستدامة.

واختتم السيد عواد آملاً بأن تحقق الورشة الأهداف المرجوة منها.

أمّا **الدكتور رمزي سلامة**، مدير مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت بالوكالة، فقد رحب من جهته بالتعاون على أساس واضح وسليم مع الأيسيسكو، واضعاً الورشة في إطار الأنشطة المشتركة لبناء القدرات للعامين 2004 - 2005. وأعرب عن سروره بالتوجّه إلى العاملين في الإعلام، وخصوصاً في البرامج التي تعنى بالتنمية، من أجل خير الأفراد والمجتمعات والدول وتقدّمها وازدهارها. وفي ما يتعلق بالجوانب المختلفة لدور الإعلام في التنمية، ركّز الدكتور سلامة على شحذ الهمم من أجل بذل مزيد من الجهود في هذا المجال.

وتطرّق إلى "الثواليث الثلاثة" (مكعّبات روبيك) أو إلى الركائز الأساسية لكلّ عمل مرتبط بالتنمية المستدامة ويؤدي إلى التناغم، حيث يحتلّ كل ثالوث جانباً مركّباً من المكعّب:

- **الأوّل**: المحاور الثلاثة الكبرى التي تشكّل ركائز التنمية المستدامة، أي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- **الثاني**: الفئات الثلاثة الكبرى من العاملين في التنمية المستدامة، أي السلطات الحكومية والهيئات الرسمية، المجتمع المدني (القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية)، والمؤسسات الإعلامية.
- **الثالث**: مبادئ العمل الأساسية الثلاثة:

- الشمولية (التفاعل الحتمي بين المحاور).
- الشراكة (صعب على فاعل واحد أن يتقدم نحو التنمية المستدامة من دون شركاء).
- التكامل (سلسلة من الأفعال كالأبحاث العلمية والدراسات واقتراح الحلول والتربية على التنمية المستدامة).

واختتم الدكتور سلامة مؤكداً أنه بالتعاون مع الأيسيسكو وبالتعامل مع الإعلام، سوف يتم السعي إلى رصد المؤسسات الرائدة والاستفادة من تجربتها، بغية تعميم الفائدة، وأن العمل لن ينتهي مع نهاية الورشة.

واعتبر **السيد المحجوب بنسعيد**، إختصاصي الإعلام والإتصال في الأيسيسكو، أن وسائل الإعلام قادرة من خلال الإخبار والتوجيه على الدفع باتجاه التنمية المستدامة، وخصوصاً إذا ما وضعت الدول إمكاناتها في خدمة الإعلام والاتصال، والدول النامية لم تقم بذلك حتى الآن. ورأى أن تحقيق الأهداف غير ممكن من دون تطبيق مبدأ الحق في المعرفة، أو من دون التواصل الاجتماعي والتعبير عن الذات.

كما اعتبر عدم المساهمة في خطط التنمية عاملاً سيؤدي إلى إعاقة التنمية في الدول العربية والإسلامية، مشدّداً على أنّ التأهيل الفني والمهني في الدول الأعضاء هو من أولى الاهتمامات وحاضر في كل خطط العمل. وأشار إلى التقدم الذي تحرزه الأيسيسكو، من خلال التركيز على القيام بالأنشطة والاستفادة من تجارب شركائها من المنظمات الدولية وغيرها، وفي مقدمتهم اليونسكو.

واختتم السيد بنسعيد معدّداً أهداف الورشة، ومنها ترسيخ الوعي للدور الفاعل للإعلام والاتصال، وتوظيف وسائلهما، ورفع كفاءة الإعلاميين وتعزيز التنسيق بين المؤسسات.

أما وزير الإعلام اللبناني، **الأستاذ غازي العريضي**، فشكر لليونسكو دورها على المستوى الإنساني العام، منوّهاً بالاهتمامات التي تميّز مؤتمراتها ونشاطاتها. واعتبر انه من المواضيع الهامة التي تطرح، أنّ هناك الكثير من الإنفاق على التنمية، ولكن هناك القليل من التنمية: "فليس من وزارة واحدة من دون مشاريع تنموية، إلا أن ذلك لا يتبدى في شمولية النتائج، لا من حيث المفاهيم ولا الفائدة، وخصوصاً إذا ما تم التطرق إلى المواضيع التي تهم المجتمعات، ولبنان بالتحديد". ورأى أن هناك أساسين للتنمية: تقني ومعرفي، وأن التكنولوجيا هي بمتناول الجميع.

واعتبر أنه باستطاعة أيّ كان، ومن دون جهد كبير، أن يحصل على المعلومات وينفتح على العالم ويتواصل ويكون شريكاً في حوار الحضارات، وأن ذلك متاحاً حتى للأخصام (مجموعات أو دول). وتساءل عمّا إذا كان توافر المعلومات يعني أن المعرفة قد وجدت، معرباً عن أسفه لأن الكثير من العاملين في حقل الإعلام يمتلكون التقنيات، إلا أنهم يفتقدون للأساس المعرفي الذي يحولهم عيوناً راصدة ومرآة تعكس ما يجري في مجتمعاتهم. وبعد أن شدد على أهمية دور الإعلام في كل جوانب التنمية (من ثقافية واقتصادية وبيئية وزراعية...)، وعلى أن الفساد موجود في كل دول العالم، وإن بنسب متفاوتة، تساءل الأستاذ العريضي عن ماهية دور الإعلام وعما إذا كان الإعلاميون معنيين، وعن كيفية معالجة مشاكل الإدارة إذا ما كان الفساد مستشرياً.

ورأى أنّ فـي لبنان أموالاً طائلة تنفق من دون محاسبة أو مراقبة، متسائلاً أين هي الآليات التي يتعيّن اعتمادها فـي هذا المجال؟! (يتعيّن البدء بالتنمية السياسية وبالمساءلة والمحاسبة).

وشدَد الوزير العريضي على أنّه على الإعلام أن يرتكز على الأساس المعرفـي (أي على المعرفة والجدية والصدقية) ليكون فاعلاً، وعلى انه إذا ما تم ذلك لاختُصرت هذه العوامل الثلاثة بصفة "المسؤولية" التي يجب أن يتحلى بها الإعلامي. كما تحدث عن الفقر وعن كيفية معالجة الإرهاب (ومن أسبابه الفقر والجهل)، وعن أقوى وأكبر دولة فـي العالم بعد إعصار كاترينا، وفيها 13 مليون طفل تحت خط الفقر ومهددون بالموت.

واختتم متسائلا: "كيف سيكون حال دول العالم الثالث والدول النامية؟"، معرباً عن إيمانه بأهمية دور الإعلام، وبضرورة أن يكون الإعلاميون مدركين لمعاناة الشعوب وأن يشعروا معهم من جهة، وأن تكون لهم الرغبة فـي الاستفادة من الإمكانات المتوافرة لتطوير قدراتهم من جهة أخرى.

ب . الجلسة الإجرائية

فـي مستهل الجلسة الإجرائية قام **الأستاذ المحجوب بنسعيد**، ممثّل الأيسيسكو، بالتعريف عن نفسه كتمرين للمشاركين، ثم شرح كيف تمّ التنسيق مع اليونسكو للتحضير لورشة العمل انطلاقاً من تجارب سابقة مشتركة، وكيف تم إختيار المدرّبين، قبل أن يشكر جهود الأستاذ جورج عوّاد على كافة المستويات.

بعد ذلك، قام كلّ من المشاركين بالتعريف عن نفسه وعن مهنته وعن المؤسسة التي يمثّلها.

ثم شرح **الأستاذ جورج عوّاد** البرنامج، بدءاً من اليوم الأول، وكيف تمّ تطوير المفاهيم التي استندت إلى تقرير الألفية للأمم المتحدة وإلى وضع التنمية فـي الدول العربية، وكيف تمّ الأخذ بآراء أشخاص لديهم خبرتهم الطويلة فـي مجال الإعلام والإعلان (الذي لا يمكن فصله عن الإعلام).

أما اليوم الثاني فخّصص للتجارب الميدانية فـي الأقسام الثلاثة بعد تكوين صورة عن الوضع العام، ولإلقاء الضوء على دراسة الحالة ليتمّكن المشاركون من الإنتقال بعدئذٍ إلى تشكيل مجموعات العمل وإستخلاص النتائج العملية. وتقرر أن ينقسم الحضور الى ثلاث مجموعات عمل تعنى بالمحاور البيئية والاقتصادية والإجتماعية.

وفـي اليوم الثالث شُكّلت طاولة مستديرة للعمل على تطوير الآليات وتمكين الجهات الثلاثة ألا وهي الإعلام، والمنظمات الدولية، والمجتمع المحلي، من العمل معاً ضمن فريق واحد.

وقبل توزيع المجموعات، إختتم الأستاذ عوّاد الجلسة معتبراً أنّ الجمعيات قد تشكّل ضغطاً على الإعلام (كي لا يقوم بالتغطية من دون سواها)، وان الإعلام كذلك لّه نظرته الخاصة الى الأمور.

وقد تم تقسيم المجموعات على الشكل الآتي:

المجموعة "أ" **التنمية البيئية**	**المجموعة "ب"** **التنمية الإقتصادية**	**المجموعة "ج"** **التنمية الإجتماعية**
منسق: صالح المرزوق/السعودية.	**منسق**: صقر عبيد/الإمارات	**منسق**: حمدة السليطي/قطر
مقرر: ماهر عواودة/فلسطين	**مقرر**: منى سكرية/لبنان	**مقرر**: محمد العلالي/المغرب
أعضاء:	**أعضاء:**	**أعضاء:**
عيسى العبادي/الأردن	نمر جبر/فلسطين	فيصل البناي/الكويت
فاطمة مزنر/لبنان	محمود حنون كريم/العراق	جوانا ناصر الدين/لبنان
المحجوب مزاوي/المغرب	دودان سعيد/الجزائر	فاضل طلال القديشي/العراق
مايا البيضا/لبنان	معاوية محمد/السودان	لارا الشلاح/لبنان
سعود الحارثي/الإمارات	عالية الحنبلي/الأردن	علي حسين/البحرين
عروبة حسين/لبنان	حنان عاد لبنان	منى مجدي/مصر
عبد العزيز الزاحم/السعودية		سهى البطراوي/مصر

2- الجلسة الثانية:

عقدت الجلسة الثانية برئاسة الدكتور صالح المرزوق، وحاضر فيها كلّ من الأستاذ أديب نعمة حول "مراحل تطوّر مفاهيم التنمية وعلاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية"، والدكتور حسن كريم الذي عرض لـ "الواقع التنموي في البلدان العربية"، وتلا المحاضرتين مناقشة عامة.

من جهته، أعرب **الأستاذ أديب نعمة** عن سروره بوجوده ضمن "مجموعة خطيرة"، لأن الإعلاميين هم الذين يصنعون السياسات والبرامج الإعلامية، بمعنى أن الإعلام يؤدّي دوراً أساسياً في تكوين الوعي لدى الرأي العام، وإعتبر بموضوعية أنّ هناك جوانب مضيئة ومتقدمة، ولكن هناك ثغرات أيضاً لا تنسجم مع تحقيق التنمية. وقال إنه سيأخذ بعين الإعتبار طبيعة وظائف المشاركين وسيكون إستفزازياً، وانه يعتقد بوجود مشكلة لغة ومضمون في المواد الإعلامية، وخصوصاً في التوفيق بين اللغة المستخدمة وتلك المعتمدة عالمياً. وأضاف قائلاً: "إن اللغة الإعلامية تأتي من دون جهد، وهي موجّهة إلى الجمهور العربي وليس الى سواه: فقسم من الجمهور لا يستمع، وقسم يعبّر عن استيائه، وهناك صعوبة في الإختراق". واعتبر أن الأمر له علاقة بالمفاهيم والقيم والمضامين التي لها الطابع الغالب في الإعلام العربي: "ففي مخاطبة جمهورنا الواسع هناك مشكلة إختلاف اللغة، وخصوصاً بين العاملين والخبراء في مجال التنمية وبين الإعلاميين الذين يظهرون ميلاً أكثر للوصول الى الجمهور ولديهم نظرة سلبية عن العاملين في التنمية (يرتدون ربطات عنق ويتحدثون بأكثر من لغة). فالتنمويون يقولون إن الإعلام لا يهتمّ بالتنمية كما يجب ولا يتناول القضايا المرتبطة بها بطريقة ملائمة لتشجيع الجمهور على التفاعل معها". وأشار السيد نعمة إلى أنّ المسألة مسألة لغة ومضامين تقدّم مواضيع التنمية بطريقة مملّة عادةً: "حلقة جهنمية

تؤدي إلى توجه الإعلام الى ما فيه تسلية عادةً وتعيد إنتاج نفسها بشكل دائم"، معتبراً أنّ الحلّ يكون باعتماد مقاربة تنموية جذابة وتعبر عن المصالح في نفس الوقت. فيقول في هذا الصدد: "يمكن أن يكون الكلام عن التنمية أكثر حماسيّةً من كلام زعيمٍ يتكلّم من دون معنى. فإذا تمّ تناول المواضيع بشكل جيد، نتمكّن من أن نتواصل مع العالم من دون أن نتخلى عن قناعاتنا، ونحقّق ما نريد إنما بلغة مشتركة مع شعوب العالم الأخرى، ونسهم في تغيير وتطوير الوعي من دون الالتزام بنوعٍ واحدٍ من المواقف: فننقسم بين مؤيد ومعارض للغة وللخطاب المستخدم". وفيما رأى السيد نعمة أن وسائل الإعلام قادرة على إحداث تفاعل حقيقي من خلال انفتاحها – إذ إنّ ما من احد ينغلق على قناعاته قادر على إحداث تفاعل حقيقي –، إلا انه شدد في الوقت عينه على ضرورة ألا يقدّم العاملون في التنمية خطابهم بمضمون غريب يعني مجموعة من الناس من دون سواها.

وتساءل نعمة عما إذا كان مفهوم التنمية أصيلاً أم دخيلاً على منطقتنا العربية، مضيفاً ان الكلام عن مفهوم التنمية بشكل عام، وعن التنمية البشرية بشكل خاص، بدأ العام 1996 تقريباً، وقال: "اليوم الجميع يتحدّث عن التنمية البشرية، إلاّ أننا نحن في المنطقة العربية نعلم أن هذا المفهوم كان موجوداً في خطاب النخبة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات أيضاً، وإذا تعمّقنا في بحثنا لوجدنا أنّ الأعمال التي أنجزت في تلك الحقبة تقع بمعظمها في إطار مفهوم التنمية". واعتبر ان التنمية هي إختراع عالمثالثي – وليس من الدول المتقدّمة – وهي مفهوم بديل عن مفهوم النمو، من حيث أنّ دول الشمال تعتبر أنّها بنت هياكلها بشكل مستقل، وبلغت من النضج الإجتماعي والإقتصادي حدّاً جعل من بناها الإجتماعية والإقتصادية بنى متطورة ومتكاملة. "عندها أصبح النمو مجرد زيادة في الكمية والحجم، لأنّ تلك الدول لا تحتاج الى بديل نوعي" كما قال السيد نعمة، "إنما الدول هنا فكانت تعتبر أنها بحاجة الى مفهوم جديد للنمو، وخصوصاً مع ثلاثي الفقر والمرض والجهل (تركة الإستعمار: نفس التعابير التي كانت تستخدم في تلك الحقبة)". ورأى انه كان على الأنظمة الوطنية جميعها – من المغرب العربي الى الخليج العربي – أن تخرج من التخلّف وتصلح بناها الإجتماعية والاقتصادية، مع تحوَل في نوع العلاقات لا يقتصر على الإقتصاد بل يتعدّى ذلك الى مجالات عدة، واعتبر أنّ استخدام تعبير التنمية بعدة مجالات يعني أنه يضم الإصلاح الزراعي ونظام التعليم والشأن الإجتماعي... إلخ، أي مشروع تنموي متكامل، رائد، ومحرَك لبناء المنطقة العربية المستقلة بعد خروج الإستعمار.

وأضاف نعمة قائلاً إنّ مفهوم التنمية ليس مستورداً بالتالي "لا بل الأصحّ أنّ الأمم المتحدة – بعد انتهاء الثنائية القطبية – وجدت أن النمو الإقتصادي لا يكفي، فإستخدمت مفهوم التنمية العالمثالثي وأعادت طرحه على الصعيد العالمي. فإذاً هذا المفهوم أساسه من عندنا، فليس غريباً أن يكون شخص هندي او باكستاني في أساس إطلاق هذا المفهوم".

وأشار إلى أنّ إعادة إنتاج موضوع التنمية في الدول العربية هام جداً، أي أنه يعني زخماً تطويرياً وتغييرياً "محكوماً برؤانا أكثر من بعض المطالبات أياً كان موقعنا السياسي". واعتبر أنّ عمليات الإصلاح المطروحة من الخارج "لا تعبّر عن السياق الذي نعرفه، ويكون علينا إمّا القبول بها وإمّا رفضها، وتكون النتيجة اننا نرفض او نتحفّظ حتى على الأمور الصحيحة أحياناً لأنّنا نربط بينها وبين العولمة أو مشاريع الشرق الأوسط. والواقع أنّه

يجب علينا مقاربة هذه المواضيع، الأصيلة من وجهة نظرنا، من منظور يتوافق مع مصالحنا ويستطيع مخاطبة العالم بلغة يفهمها، وهذا هامّ جداً وأساسي لحشد التأييد لقضايانا. وأضاف إنّ "هذه حاجة ماسة، وضعف موقفنا واضح أحياناً حين لا نستطيع ان نستخدم هذه المفاهيم لانّها ربما آتية من الخارج". وتساءل عن المقصود بالتنمية وعن كيفية التعامل معها، معتبراً أن هناك عدّة مقاربات لها : "فقد يأتي مثلاً أيّ عدو للتنمية ويخطب عنها (شق قناة مياه، تسنيد حائط، ترميم منزله الخاص...) فيكون خطابه أدبياً وليس تنمية. ويمكن أن يكون الشخص مخلصاً، إنّما هو لا يدرك مضمون هذا الكلام".

ورأى أنّ المقاربة الثانية تتبنى المضمون، ولكنها تحاول إفراغه من محتواه: "لا نستطيع أن نضع سياسة السوق مع العدالة والديمقراطية لأنّ فكرة العدالة تسعى اليها كل الشعوب، وكذلك الحرية والمساواة والإخاء والتسامح؛ والسوق لا تنتمي الى هذه المفاهيم، وهناك قيم أخلاقية ومجتمعية لا تتفق مع إقتصاد السوق". وأضاف متسائلاً: "هل إن العمل من أجل التنمية يتطلّب تطبيق كل السياسات التي تضر بالتنمية؟ حتى الأمم المتحدة تروّج أحياناً لسياسات لا تتفق مع التنمية (إلا بشروط)، وتحرير التجارة (من دون قيود) يجعل الفقير أفقر والغني أغنى"!

أمّا النوع الثالث فأوضح السيد نعمة انّه يمكن التعرّف اليه من خلال وثائق المنظمات التي تتناول مفهوم التنمية بشكل دائم، ولكن من الجهات الموجودة خارج الأمم المتحدة. وقال: "يجب ردم الهوة كي لا يبقى خطاب الأمم المتحدة يعوم في العموميات، وكي لا يبقى الموضوع أكاديمياً بل يتحوّل الى ممارسات وحلول يمكن تطبيقها".

وأضاف السيد نعمة : "إن الإعلان العالمي حول الحقّ في التنمية (1986) يكتسب أهمية في منطقتنا العربية بالذات، ويجري اليوم دمجه مع حقوق الإنسان. إلاّ أنّ الفارق يكمن في أننا نسمع عن حقوق الإنسان، لكننا "محتلون من العراق الى فلسطين"، فهل نحن لا نريد حقوق الإنسان"؟! واعتبر نعمة أنّ هذا الرفض له أساس: "فالتفسير الغالب لحقوق الإنسان يعني حقوق الإنسان الفرد، بينما لا تزال مجتمعاتنا "جماعية" ولا ترتاح أحياناً كثيرة لحقوق الفرد: كحق الإبن في ان تكون له شخصية مختلفة، والزوجة كذلك، وحتى الرجل عن الأسرة والعشيرة والقبيلة، وهذه من أركان السلطة في مجتمعاتنا. بغض النظر عن ذلك، يبقى الجانب المتعلّق بحق الشعوب غير بارز، إلا أنّه موجود في الإعلان العالمي حول الحق في التنمية. وهو يعني حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الجماعات مثل الحقّ في تقرير المصير، والحقّ في السيطرة على الموارد... إلخ. إذاً هو المدخل الأساس لنا لأنّنا المنطقة الوحيدة في العالم التي لا يزال فيها إحتلال بشكلٍ مباشر؛ (استيطان) في فلسطين، وفي العراق". وأضاف متسائلاً عن الذي يمكن القيام به: "إذا ركزنا على هذا الإعلان العالمي سنجد هذا الجزء، وفيه مشاكلنا الحقيقية، ونربطه بالخطاب العالمي. عندئذٍ لن نضطر إلى أن نبدو كرافضين لحقوق الإنسان: نريدها ونريد الحق في التنمية، وهذا مدخل أساسي جداً". واعتبر أنّ المطلعين يمكن أن يتحوّلوا إلى ناشطين وأن يضخوا الحماس والزخم، وانّ ذلك سيكون إسهاماً عربياً وخطاباً عربياً لهذا المفهوم، "إذا ما تبنيناه". ثمّ تحدث عن أهداف الألفية وحقوق الإنسان قائلاً: "إن أهم ما يقال فيها هو أن التعاطي معها يتم بشكل جزئي، وهذا غير جائز. لا نستطيع أن نفصل التحرّر من الفقر عن التحرّر من الخوف وعن الوصول الى الديمقراطية، ويجب أن نتعامل مع إعلان الالفية بشكل متكامل وليس بشكل جزئي؛ عندها سيتم النظر بشكل مختلف إلى أهداف الألفية".

وتابع: "ليس صحيحاً أنّ مصالح كلّ الفئات العاملة في التنمية متجانسة، فهي متناقضة في بعض الأحيان. وهذا لا يعني أنّ أحداً يجب أن ينفي أو يفني الآخر، والمطلوب ليس وصفةً جاهزة، ونحن ضد الوصفات الجاهزة ومنها وصفات الدول المتقدمة صناعياً. الناس حين يجلسون معاً ويعترفون بمصالحهم المتناقضة، يصبحون قادرين على الوصول إلى نموذج يتيح التقدم للجميع: بشكل متدرّج لا بأس، إنما بقرار يشترك الجميع باتخاذه".

وتطرّق السيد نعمة في النهاية إلى دور وسائط الإعلام، مبيناً الحاجة إلى دورها لأنها تطال جمهوراً واسعاً، وتمكّن من بناء خطة بديلة لتغيير وبناء الوعي.

بعد ذلك كان هناك حوار ونقاش ومداخلات تمحورت حول المواضيع التالية:

- المفهوم البديل الذي من الممكن أن يجيب على أسئلة التنمية في عالمنا العربي. السؤال الأساسي المطروح بين الإعلاميين والتنمويين هو: ما هي التوجّهات والاحتياجات الكبرى حالياً؟ وإذا ما توافرت الأموال والأسواق، وأصبح الجميع يستعمل التكنولوجيا، فهل سيتم استخدام المضامين الإيجابية؟
- الخلط بين الإعلام والاتصال: فالإعلام هو رسالة من مرسل إلى متلقي، من دون انتظار ردّة الفعل. أما الإتصال فهو تقاسم ما هو مشترك بين الطرفين في الزمان والمكان، أي التاريخ وما هو موجود الآن. والمفهوم السائد هو مفهوم "الإعلام" لأنّ القوى المسيطرة لا تريد القيام بعمل تواصلي، وذلك لأغراض سياسية أو براغماتية أو تجارية؛ ولا تريد المشاركة.
- طبيعة الأنظمة السياسية الإجتماعية القائمة، والنظام الإعلامي. هل هي سلطات مركزية وإعلام مركزي، أم أنظمة تسمح للجهات والمناطق بالمشاركة ولها هيئاتها؟ هل هي أنظمة تسمح بإشراك الصحفيين؟ هل هي تعدّدية؟ هل هو مسموح للإعلاميين بالمشاركة في رسم السياسات؟
- إلى أيّ درجة جرى اختزال مفاهيم التنمية التي تمّ عرضها، حتى البشرية والمستدامة منها؟ فالتنمية الحقيقية هي التنمية الشاملة التي تقوم على الرأسمال الطبيعي والرأسمال البشري والرأسمال الثقافي. هناك في الدول العربية أزمة ناتجة عن عدم التآلف بين الرساميل الثلاثة، ويجب تعميق التفكير لأنّ التنمية لا يمكن أن تقوم إلا بالتآلف في ما بينها.
- كيفية الوصول بالإنسان إلى تطوير قدراته الذهنية والتواصلية، وهي أهداف تسعى إليها جميع الديانات والفلسفات. ومن الضروري التعاون بين أهل الإعلام وأهل الفكر للوصول إلى استراتيجية مشتركة. وما هو الهدف من التنمية؟ هل هو الوصول إلى الراحة والسعادة؟ إلى استهلاك نافع ودائم؟ هل المشكلة دائماً مالية؟ هل هناك ترشيد إعلامي؟ والنتيجة أنّه لا بدّ من عمل فكري - إعلامي متوازٍ.
- هل المطلوب عمل تنموي جماعي أم عمل منفرد عربياً؟ لأنّ للدول العربية اليوم مفاهيمها المختلفة سياسياً وإجتماعياً؛ وهل تستطيع كل دولة أن تعمل بشكل منفرد؟
- هل المعلومة مغيّبة أم غائبة؟ وإذا كانت ضالة الإعلام هي المعلومة، فالسؤال هو: كيف يستطيع الإعلام المرئي الذي تملكه الحكومة أن يقوم بدوره؟

ومن ثم قام **الأستاذ أديب نعمة** بتقديم بعض الردود، التي تخللتها بعض المناقشات، كما يلي:

- لا يمكن اختزال موضوع التنمية بمحاربة الفقر. من المؤكّد أنّ القضاء على الفقر هو قضية هامة ومقياس لنجاح التنمية، إلا أن التنمية لا تختزل لأنها مفهوم إيجابي وليس سلبياً كالفقر.
- ليس كلّ ما هو للحكومة سيء، ولا القطاع الخاص برمّته جيّد؛ يتعيّن استخدام القطاعين للمصلحة العامّة. إنّ مفهوم التنمية يرفض التناقض المطلق بين الدولة والسوق: فالاثنان يشكّلان وسيلة وليسا غاية. وانطلاقاً من المفهوم التنموي، ينجح الإعلام العام أحياناً في بعض الأمور أكثر من الإعلام الخاص (كما هي الحال في لبنان، ومصر والسعودية). فما الذي أنتجه التنافس بين المحطات الخاصة؟ أنتج سلسلة تبدأ مع نانسي عجرم ولا تنتهي مع دانا، وأنتج أفلام عنف (لأن الجنس ممنوع). فهل هذا هو مقياس النجاح؟

المهم ما هو المشروع الذي تحمله وسائل الإعلام، وليس بالضرورة أن يكون سياسياً. التنمية هي إنحياز للإنسان، بحقوقه وبأيّ شيء آخر؛ في العراق وفي فلسطين لا نعرف من الضحايا إلا أعدادها، وفي البرامج التلفزيونية ليس هناك حوار إنما تقاتل. التنمية مقاربة تهتم بالإنسان، تدرس الجوانب، وتطرح المواضيع غير المطروحة.

- لا أؤمن بالعمل الإعلامي العربي المشترك (وعلى كل الأصعدة) وربما هذا الموضوع سابق لأوانه، إنّما التواصل مطلوب لضخ مفاهيم مشتركة. يتعيّن استبدال خيارات تقوم على التنمية بتكامل إقليمي، عندها يمكن التحدث عن فدرالية إعلامية تنموية ما.

من جهته، أراد **الدكتور حسن كريم**، قبل التحدّث عن التحدّيات والمشكلات، إيراد بعض الملاحظات، فجاءت على النحو الآتي:

أولاً: من المعروف أنّ هناك نوعاً من التعميم في النماذج المتّبعة، فهناك نوع من التعسّف حين يتمّ التكلم عن العالم العربي ككتلة واحدة فيتعيّن أخذ الفروقات بعين الإعتبار.

ثانياً: هناك نتيجة متفق عليها، وهي أنّ الدول العربية حصدت فشلاً، ولم نصل إلى المستوى المقبول قياساً إلى المناطق الأخرى في العالم.

ثالثاً: الأسباب متعدّدة، ومنها الخارجية. ولو كنا سنركّز على الأسباب الداخلية، إنّما لا يمكن أن نغفل الأسباب الخارجية".

ثم انتقل إلى محاولة التخفيف من التعميم، بعرضٍ لبعض النماذج، فجاءت على الشكل التالي:

النموذج الأوّل: الريعي النفطي (كما في الخليج وفي دول أخرى اعتمدت بشكل كلّي على النفط، كليبيا وإلى حدّ ما العراق وكذلك الجزائر)، أي إعادة توزيع ثروة غير إنتاجية، وتأسيس دولة رعاية تتدخّل في كافة الشؤون الصحية والتربوية، مع نموذج استهلاك – غالباً ما يكون مبذّراً ويصل إلى حدّ الهلاك في بعض الأحيان – وبخاصّة مع إستهلاك أسلحة متطوّرة ومشاريع تمتّص العائدات والثروات، ومع نوع من التبعية (لسلعة وحيدة: النفط الخام) ومع تقلّبات أسعار تؤثّر في إنتاجية هذه البلدان ونموّها وتطوّرها.

وممّا لا شكّ فيه أنّه لا يمكن نكران التوسّع في المشاريع والتوزيع والتوظيف، إنما الإخفاق كان في الخروج وإعتماد بنية إنتاجية أو متكاملة، ويعود ذلك جزئياً لأسباب سياسية.

النموذج الثاني: الدولة التدخّلية أي التي تتدخّل في كافّة شؤون الحياة وجوانبها، أو الأنظمة شبه الشمولية. فتتوافر درجات مختلفة من التسلّط بحكم السطوة على كافّة جوانب الحياة (وبعض هذه الدول شبه نفطية). إذاً الجانب السياسي معمّم (ريعي أو دولاني) والنتيجة غياب الديمقراطية والتدّخل التسلطي في الحياة السياسية. ولقد جرت محاولات في الخمسينيات والستينيات لبناء قاعدة إنتاج محلية، ومن ثم جرى التراجع عن هذا النموذج. ويمكن القول إنّ ما بقي منه هو الجانب الأسوأ: إنسحبت الدولة من الجوانب الإقتصادية، وهي في طريقها إلى الإنسحاب من الجوانب الإجتماعية.

النموذج الثالث: الليبرالي أي الدولة المنسحبة التي تترك الإقتصاد للقطاع الخاص (تقوم فقط بتوفير الأرضية الملائمة). نماذج قليلة ومتفاوتة: لبنان، والأردن (أحياناً)، وتونس... حين تفرض المنظمات الدولية هيكلة الإقتصاد. لم يكتمل بناء النموذج، إنما هو الأكثر امتداداً إذا صح التعبير في المنطقة الغربية".

ثم قام الدكتور كريم بتعداد المشكلات أو التحديات التي تواجه التنمية عربياً، وهي مقسمة إلى ثمانية تحديات:

- **التحدي الأول**: وضع استراتيجية فعّالة للتعامل مع التهديدات الخطيرة الراهنة، في شكليها العسكري والأمني (الحروب، والاحتلال والنزاع...إلخ).
- **التحدي الثاني**: وهو يشمل كل ما يتصل باستعادة النمو الاقتصادي العريض القاعدة، والقابل للاستمرار. ويطال ذلك شكل العلاقة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. كما يقع ضمن هذا العنوان وضع تصوّرات لاستخدام الطاقات والموارد المتاحة على نطاق الإقليم العربي، سواء كان ذلك في إطلاق آليات التكامل الاقتصادي العربي والتجارة البينية، أو تبادل عوامل الإنتاج بين البلدان، بما فيها العمالة العربية المهاجرة إلى البلدان العربية، والتكامل الإنتاجي، إلخ.
- **التحدي الثالث**: ويتضمن المشكلات ذات الطابع الاجتماعي بدءاً من مشكلة الفقر، والتفاوت في توزيع الثروة، وتدهور شروط السكن، وانتشار الأمية، وعدم كفاية الرعاية الصحية، وقصور أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي، وصولاً إلى مشكلات التفكك الاجتماعي التي تعتبر مؤشراً لفشل مزمن في هذا المجال.
- **التحدي الرابع**: وهو يتضمّن المشكلات ذات الطابع الديمغرافي والتي تشمل تبعات التكوين العمري للسكان لجهة النسبة الكبيرة من الأطفال والشباب، وهو ما يستتبع ضرورة التوسّع المناسب في خدمات التعليم، وتوفير فرص عمل لأجيال الشباب الذين يدخلون سوق العمل، وهجرة اليد العاملة داخل المنطقة العربية وإلى البلدان الأوروبية والنتائج الاجتماعية المتولدة على المجتمع والأسرة من جراء ذلك. كما تتضمن تبعات المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في ظل الأداء الاقتصادي المتراجع والسياسات الاجتماعية المتقلصة، ومسألة الهجرة الداخلية وتضخم السكن في المدن وفي العشوائيات والضواحي.

- **التحدي الخامس**: وهو يتعلّق بشكل خاص بوضعية المرأة والشباب فـي المجتمع. فالطابع الأبوي للتشكل الاجتماعي والسياسي فـي معظم البلدان العربية، معطوف على بعض الخصائص الثقافية فـي تفاعلها مع مؤثرات العولمة، يؤدي إلى تهميش متزايد للمرأة وللشباب فـي المجتمع، وهو ما يعطل قدرات كبيرة لتطوير التنمية وتوفير مستقبل أفضل للبلاد، بالإضافة إلى كونه انتقاصاً لحقوق النساء والأطفال الأساسية.
- **التحدي السادس**: هو التحدي البيئي، والمتمثل بشكل خاص فـي مشكلة التصحر، وندرة المياه، وتدهور بيئة السكن فـي المناطق والضواحي الفقيرة، بما فيها توافر المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي والسكن اللائق. ويضاف إلى ذلك التدهور المستمر فـي القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي وما ينتج عنه من أضرار اقتصادية وضغوط على الموارد البيئية التي تشكل مصدر عيش السكان.
- **التحدي السابع**: هو المتّصل بمسألة ضعف الديمقراطية والمشاركة السياسية على الصعيدين المركزي والمحلي. فبالإضافة إلى ضعف مرونة النظام والمؤسسات السياسية، وتضخم البيروقراطية، والغياب العملي لآليات سليمة ودورية لتداول السلطة، هناك أيضاً الطابع المركزي الشديد للنظام السياسي، وافتقاد المجتمع عموماً لمؤسسات التمثيل والسلطة المحلية الفعلية. كما أن فكرة المجتمع المدني نفسها، من حيث التعبير عن نسق من المؤسسات والممارسات التي تملك حيزاً من الاستقلال النسبي إزاء السلطة السياسية وأجهزتها، تكاد تكون غائبة تماماً عن ثقافة السلطات وثقافة المجتمع أيضاً، ما عدا بعض الجزر الصغيرة ذات الفعالية المحدودة.
- **التحدي الثامن**: هو التحدي الثقافـي. فهل بالإمكان أن تحقق مجتمعاتنا تنمية حقيقية من دون ثقافة تنمية؟ هل بإمكان مجتمعات تجد نفسها منقسمة بين ثقافة ماضية يعاد إنتاجها بشكل مشوّه غالباً باعتبارها ثقافة منغلقة على ذاتها باسم الهوية والخصوصية من جهة، وبين ثقافة العولمة الاستهلاكية من جهة أخرى، أن تحقّق التنمية؟ أم أن التنمية تتطلب وجود ثقافة أصيلة تقوم على المواطنية والديمقراطية والعدالة والعمل المنتج والتضامن الاجتماعي؟ ثقافة تستطيع أن تميز بين الحداثة وقيمها، وبين العولمة، فتسهم فـي إنجاز التحول التاريخي الذي لم ننجح فـي تحقيقه فـي الحقبات السابقة.

واختتم كريم متطرّقاً إلى سمات مشروع التنمية العربي، وهـي:

- أن تكون خياراً تكاملياً على المستوى العربي، يستطيع ترشيد استخدام الموارد المالية والطبيعية والسكانية والفنية فـي إطار مشروع متكامل.
- أن تكون عملية التحوّل الديمقراطي فـي الحياة السياسية، على مستوى النظم والحركات المعارضة، وعلى مستوى البنية الاجتماعية، ركناً أساسياً فـي استراتيجية التنمية.
- أن تقوم الحكومات بدورها بتحمّل مسؤولية التنمية، واعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية بدلاً من السياسات الحالية التي تستجيب لتأثيرات العولمة أكثر من كونها موضوعة انطلاقاً من اعتبارات وطنية داخلية.

- اعتماد سياسات اجتماعية ذات تغطية واسعة تقوم على تقاسم المسؤولية الاجتماعية بشكل عقلاني، وإخضاع الشأن الاجتماعي لمنطق السوق.
- استبدال الخيارات الاقتصادية الوحيدة الجانب، التصديرية – الاستيرادية، بسياسات تدمج بين تنمية صناعية مترابطة مع تحقيق تحول نوعي في أوضاع الزراعة، وإعطاء أولوية للتوجه نحو سد الحاجات المحلية، والتخفيف من التبعية في الحاجات الأساسية، وإصلاح النظام التربوي جذرياً وتطوير الأبحاث.
- تقليص هيمنة الحكومات على المجتمع المدني ومؤسساته.

وبعد ذلك دار نقاش حول المواضيع الآتية:

- **وضع المرأة:** حيث أصبحت المرأة في الكويت قادرة على المشاركة في الإنتخابات ترشحاً واقتراعاً، بينما تخصّص لها في العراق حصة تبلغ نسبتها 25٪ في المجلس التمثيلي، بالإضافة إلى خمسة مقاعد في مجلس الوزراء. كما أن المرأة في العراق تملك أو ترأس أكثر من مئتي صحيفة وألف جمعية أهلية.
- في ما يتعلّق بالتعابير والتسميات التي تستخدم حصرياً تقريباً للعالم الثالث، فهل أن "العالم المتقدم" لا يحتاج "سياسات طويلة الأمد"؟!
- علاقة العوامل غير الإقتصادية – كالثقافة مثلاً – بالتنمية في الوطن العربي؛ هل هي أساس في التنمية؟ وما هو دور التنمية السياسية في الدفع باتجاه التنمية الإقتصادية؟
- توسيع مفهوم التنمية ليشمل التحرّر، ففي فلسطين مثلاً، تعتبر سياسات الإحتلال المدمرة من أهم التحديات. وتخصّص للمرأة حصّة بنسبة 20٪ في جميع الأحزاب. ومن التحديات أيضاً قلة الإستثمار في العنصر البشري ومحدودية الموارد، والدعم العالمي الذي غالباً ما يأتي مشروطاً بأثمان سياسية.
- هل يتمتّع الإعلام بالحرية حين يقارب مواضيع التنمية، أم انه رهن للتوجه السياسي وواهم في استقلاليته؟ كما أن المرور عبر الفكر واستراتيجياته ضرورة لأغراض التنمية، وخصوصاً بالنسبة إلى الإعلام.
- ليس هناك من مشكل تنموي نموذجي، وخصوصاً بالنسبة إلى الإعلام. ففي الجزائر مثلاً هناك تقدم كبير في إنتاج الصحف وتوسيع شبكة الوسائل الإعلامية (طفرة إلى 216 صحيفة). القضية هي هل أن هذا العدد الكبير قد قدم خدمات أكبر للتنمية؟

وكان للدكتور حسن كريم بعض الردود على بعض المداخلات، فجاءت على النحو الآتي:

- دور الإعلام في مواجهة التحديات: الإعلام له دور يتكامل مع الأدوار الأخرى.
- هناك نماذج تنموية جربت وفشلت، ويجب إعادة النظر بدون أفكار مسبقة إذا صح التعبير.
- يجب إعادة النظر في تحديد دور الدولة. ففي الدول التي لديها أعلى معدلات تنمية (ككوريا الجنوبية)، لم تكن الدولة منسحبة، ومن دون تدخلها لم تكن لتحصل الطفرة. في المقابل ليس هناك نموذج ليبرالي أو دولاني.

- المطلوب نموذج جديد في ما يخص الجوانب السياسية والثقافية، إنما يجب ألا يعني ذلك تفلتاً كاملاً، لأن هناك إحتكار واستغلال.
- ليس للتنمية علاقة بمستوى التقدم، إنما بمستويات مختلفة موجودة في كل مكان، والفرق في مستويات التنمية بكافة جوانبها. **هناك دول لديها إشباع، أو درجات تحول أقل من دول هي في أسفل السلم وتصعد بتحولات حقيقية**. إذا أخذنا مثلاً الصين وبريطانيا منذ عشرين عاماً، لا نرى فرقاً في بريطانيا، فيما الفرق ملحوظ في الصين. كان التقدم بطيئاً إنما موجود. أما في ألمانيا فهناك جدل: فالألمانيون لا يستخدمون عبارة التنمية لأنهم وصلوا إلى مستوى متقدم.
- تشكّل العوامل الثقافية جزءاً من المشكلة وليست المشكلة بحدّ ذاتها. فتكمن المشكلة كذلك في الظروف التاريخية وفي الإنسان، وفي ما نستطيع أو لا نستطيع فعله. ففي ما يتعلّق بموضوع المرأة على سبيل المثال نذكر أنّها أصبحت في العام 1920 تستطيع أن تنتخب في الولايات المتحدة الأميركية.
- هناك دول لها وضع خاص كالعراق وفلسطين مثلاً. وليس هناك مكان في العالم الشباب فيه مسؤولون عن بطالتهم.

3- الجلسة الثالثة:

ترأس الجلسة الثالثة **الأستاذ محمد العلالي** من المغرب، وحاضر فيها كل من **السيدة وردة الزامل** عن "المؤسسات الإعلامية وقضايا التنمية"، والأستاذ رمزي النجار حول "الإعلان وقضايا التنمية"، ومن ثم جرت مناقشة عامّة.

فاستهلت **السيدة وردة الزامل** محاضرتها بالقول: "يسعدني أن أكون بينكم لنضيء شمعة في مجال الإعلام التنموي بدلاً من أن نلعن الظلام. إنه عصر التخصص بامتياز، وعصر إيلاء الاهتمام، إنعكاساً لهذا المنحى الذي تتجه إليه كل القطاعات".

إلا أن الإعلام المتخصص (إمرأة - طفل - أخبار - رياضة...) لا يعفي الإعلام والإعلاميين من تأدية دور بنيوي في مجتمعاتنا، والإشكالية الكبرى هي: أي إعلام نريد، وإلى أي قطاع أو فئة من الإعلاميين نتوجّه؟ هل هو إعلام الواقع بامتياز، أو المرآة العاكسة؟ وكيف للإعلام أن يؤدّي دوراً في تأسيس شبكات الأمان الإجتماعي؟ نحن نحتاج لحفنة من الإعلاميين تؤمن بأنّ الإعلام رسالة وبوصلة، وليس شراعاً تتقاذفه تيارات العصر أو سباحة عكس التيار. هناك تحديات كبرى متعددة الأوجه (شبكات إعلام متعددة الجنسية، أقمار اصطناعية...)، وهناك عيوب أصابت الإعلام كرسالة: فالمطلوب من الإعلام ألا يكتفي بدور صندوق البريد، من حيث يدري أو لا يدري في أحيان كثيرة. يجب أن يسود مفهوم تحويل الإعلام إلى واحة للحوار والتلاقي بين المجتمعات، في مقابل الأبواق الإعلامية التي تروّج للفتنة والعنف. نؤكّد أننا لسنا من دعاة تحميل الإعلام أكثر مما يحتمل، لكن خطورة المرحلة والترويج للعنف والعنصرية يجعلنا نركّز على دور الإعلام". وتطرّقت السيدة الزامل إلى الفقر

وما يقال من أنه أساس الإرهاب في العالم، وعن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قائلة إنّ 16,8٪ هي نسبة الفقراء في الغرب. وأضافت: "التنمية هي رهان على الطاقات البشرية أولاً وأخيراً، والإنسان هو ثروة لا تنضب".

إن تحرير الإعلام والإعلاميين من الضغوط هو نقطة الانطلاق لتحويل المجتمعات من دائرة التلقي إلى القدرة على التغيير، وتطوير الطاقات الإعلامية المتخصّصة يبدأ من مفهوم الإعلام الملتزم (ضابط الإيقاع أو المايسترو) ومن المفاهيم المنسجمة مع المجتمع. وهناك ضرورة للإسراع في تحويل الإعلام الرسمي من حكومي إلى عام من أجل المساهمة في:

- تعزيز الالتزام ببناء المواطنة.
- تعزيز مناخات الحرية والمصداقية.
- تعزيز الترابط بين الإعلام والديمقراطية.
- تأدية دور المراقب الفاعل على الحكم والحاكمين.
- تعزيز ونشر التنمية والحق في مستقبل أفضل للإنسان في لبنان والعالم.

وأشارت السيدة الزامل إلى ضرورة المساعدة على قيام هيئات أهلية من اجل تأمين حق المواطن في الإعلام الصحيح. واختتمت بتوجيه تحية إلى "شهداء الإعلام أينما كانوا، وإلى كل قطرة دماء ونقطة عرق سقطت في سبيل الإعلام، وإلى كل ناشط وحالم بتحويل خبره إلى بوصلة تدرك الاختلالات وتساهم في التصويب".

بعد ذلك دار نقاش حول المواضيع التالية:

- الدور الهام الذي يمكن أن يؤدّيه الإعلام الحكومي (أفضل من الإعلام الذي يروّج للإغراء) في عدم الترويج للحكام بل للمشاريع التنموية وخدمة الإنسان.
- إن التربية هي المدخل والعنصر البشري هو الأساس. على كلّ آلية أن تستخدم لتعزيز دور الإعلام في قضايا التنمية، وهل هناك إعلام متميز يمكن الإحتذاء به؟
- الإعلام حين يكون منفلتاً بلا ضوابط ولا شفافية ولا مرونة: من الممكن أن يقدّم الإعلام العام فرصة لعدم الإستغلال. والتجربة اللبنانية هي من أعرق التجارب في هذا المجال، والعراق يقارب ذلك الآن: الجميع يتحدث كيفما شاء ويقول ما شاء، إنّما هل هذه الحرية نافعة في الدول العربية؟
- الإنسان لم يغب أبداً عن الإعلام فهو الذي يخاطب نفسه ويضع السلسلة من الإنتاج إلى الإستهلاك: هناك تغييب للخدمة العامة وللقيم.
- أن يكون الإعلام متخصصاً ورئيس التحرير متخصصاً، والحرية بدون مسؤولية هي أقرب إلى الفوضى، والثقافة هي منبع الحياة.
- كيف يعزز الإعلام المواطنة في ظلال العولمة، وماذا عن الإقليمية والنرجسية؟
- عدم جواز الحديث عن الإعلام وتغييب إختيار الناس للأمرالصحيح: لماذا ينساق الناس؟ يجب أن يكون هناك وعي سياسي وقيمي عند الناس.

- كيف للإعلام اللبناني أن يعزز المواطنية وهو موزع طائفياً، وكيف يمكن أن يرسي الديمقراطية والطائفية تلغي المحاسبة والمراقبة؟ وكم مرة أمسك الناس قلوبهم بأيديهم حين يتطرق الإعلام إلى مواضيع حساسة خوفاً من استعادة الحرب الأهلية؟ لا يمكن فصل الإعلام عن الواقع السياسي والجميع يروّج لأحد ما.

ثم قامت السيدة الزامل بتقديم بعض الإجابات كما يلي:

- في إطار تعزيز دور الإعلام في تسليط الضوء على قضايا التنمية، هناك حروب ضارية بين الإعلام والإعلان. ومن دون أن نقلّل من احترام بعض البرامج الثقافية أو التثقيفية التي تبث، إلاّ أنّ الإحصاءات تشير إلى أنّ ما من مكان للإعلام الذي يتطرّق إلى الثقافة أو التنمية. فالسباق جارٍ بين التراشق والتكاذب والحدث السياسي والفضائح.
- دور الإعلام في تسليط الضوء على الفساد في الإدارة من قبل الحكام والبشر، وفي تسليط الضوء على الحاجات البشرية.
- الناس لا تتابع البرامج التنموية. رئيس مجلس إدارة إحدى المحطات التلفزيونية الهامة يُسأل عن البرامج الثقافية فيجيب: "لا تجذب الأموال".
- بعض الإعلام يريد أن ينزل الناس إلى أمكنة معينة. يجب تجيير الحديث السياسي لصالح السياسة التنموية، أي لصالح الناس.
- المتاريس في لبنان أصبحت إعلامية وليست حربية، وهناك انتشار للإعلاميين اللبنانيين في العالم العربي.
- قانون تنظيم الإعلام في لبنان هو محاولة للخروج من الواقع التوزيعي للإعلام في لبنان.
- الحدث يفرض نفسه، فهناك محطات يمكن أن تغطي أي مشروع تنموي، أو تضيء على آخر سياسي. في النهاية لا يمكن تجنب الحقيقة والواقع والمسؤولية.

استهلّ **الأستاذ رمزي النجار** مداخلته بالقول: "في البدء كانت الكلمة، وهي اليوم التواصل. لم تعد إهانة من نوع "وزارة الأنباء" مقبولة، لأن فعل الأمر هو السمة البارزة، وعلى الناس أن تأخذ العلم من المسؤول. التواصل ثم التواصل، وإلا فلتحل اللعنة على الإعلام والإعلان في وقت واحد. إن الإعلام فعل حب ينتج تواصلاً. ما معنى كلمة التنمية؟ الحاجة ماسة للبدء بالترويج للتنمية، التي لم يتم الإجماع على إعطائها إطاراً واضحاً.

التواصل حاجة بشرية وميزة إنسانية حصرية، ونظام ارتقائي للتطوّر الإنساني. إن كل عناصر الإرتقاء قد وجدت منذ وجود الإنسان الأول. كل إنسان يستعمل يومياً أكثر من عشرة آلاف رسالة تواصلية، فالإنسان بحد ذاته هو وسيلة تواصلية. اللافرق بين الإنباء والإعلام هو في فعل الأمر. وأضاف: "قد يعتبر البعض أن الديمقراطية تأتي من الخارج وتتعارض مع أصالة البشر. الديمقراطية هي أن يختار الإنسان، مع احترام إنسانيته. إذاً فهي حتمية، شرط ألا تكون مستوردة وألا تخدم المصالح الشخصية عوضاً عن المصلحة الوطنية. إن البعض يتكلم عن الإستهلاكية ويطرح موضوع العولمة كما أنها كارثة: ربما علينا التكيف معها؟! العولمة لكل

شخص موضوعي هي طريق معبدة في اتجاهين: تعطي ولكن تأخذ، تستورد إنما تصدر. من يكتفي بالإستهلاك فقد وقع في اللعنة. أما في ما يتعلّق بأبعاد التنمية التحديدية، وبمفهوم التنمية، فإن الفرق شاسع بين تعميمها وبين دقة المصطلحات. الفرق بين التنمية في المطلق وبين التنمية المستدامة: هل هي كلمة تأسيسية تأتي بعدها الاستدامة، أي إبقاؤها في ربح وليس خسارة؟ هل أن هناك من لا يستثمر في الثقافة لأنّها غير مثمرة وغير منتجة؟ هناك في العالم العربي من جعل من الثقافة مرادفاً للضجر. يتعيّن أن تجتمع في الثقافة ميزتان هما: ألا تكون مرتبطة بالملل، أو جدية إلى درجة تجعل الناس يغفون. الثقافة هي نعمة أعطيت إلى النخبة، شرط ألا تكون أقرب إلى النحيب.

هل إن التنمية المستدامة تبدأ بالتربية؟ الأدق أن يقال إنها قبل أن تكون واجباً، فهي غريزة بشرية (لا تجتزئ الإنجاز بل تواكبه).

مشكلة عدم اتقاننا التواصل هي أننا نحتقر الإعلان، وهذا ما نرثه من دون أن نتحقّق منه. هناك تساوٍ بين الإعلام والإعلان، ويتعيّن عدم احتقار الإعلان واعتباره مرتبطاً بالتجارة بمفهومها المهني، فهو مهنة نبيلة. نحن نربط الإعلان عادة بالرخص والمفهوم التجاري والإستهلاكي. إن دفاعي ليس ترويجاً، إنما للدفاع عن التواصل وحتميته.

الإعلام يصنّف سلطة غير مرئية. ولكي تكون الصحافة موضوعية، يجب ألا يكون لها أي دخل من مال سياسي أو من مال عميل (التعبير المحبب على قلوب العرب). يجب أن يكون الإعلام خالياً من المواد السياسية - المالية التي تشتري الضمائر.

وتابع السيد النجّار قائلاً: "هناك مصدران نظيفان لا ثالث لهما: المجانية في الوصول إلى الناس، والإعلان. المعلن في المطلق لا يريد أن يصبح وزيراً ولا نائباً ولا ولي عهد، بل يريد الترويج لسلعته عبر وسيلة ناجحة. الإعلان هو مكافأة الإعلام الناجح، ومقياس النجاح هو المدخول الإعلاني. ليس هناك إعلام عام أو خاص: هناك إعلام صادق ومتجرّد وصحيح، وهناك عكسه. في العالم العربي، ليس هناك وزارة إعلام ليستطيعوا إلغاءها، بل وزارة أنباء".

الغرب حوّل الإعلام الرسمي إلى كل خلايا الإدارة، فكل مؤسسة تتواصل مع الشعب عبر إدارة فيها. "وزارة الإعلام" لم تصل بعد إلى العالم العربي، وعندما تصل فلكل حادث حديث. كل إنسان حبا طفلاً ووقع قبل أن يبلغ، والخطأ جيد إذا استفدنا منه". وأضاف: "هناك علاقة عضوية بين التواصل والتنمية: هل أن ذلك يتم عبر برامج ثقافية فقط؟ المشكلة موجودة في العالم العربي كلّه، فالتنمية هي نعمة من الله، لأن البشر موجودون في كل مكان والمواد الأولية تتساوى في كل الأوطان. التعويض عن برميل البترول هو البشر وتنمية البشر. العالم العربي غير قادر على أن يكون مسوراً بالذهب أو النفط فقط: ففي الأماكن حيث لا يتواجدان تتوافر قدرات كامنة. يجب تبنّي الصناعات الثقافية لأنها التجسيد الفعلي للتنمية في كل جغرافيا لا تحوي ثروات طبيعية، ويجب تفعيل سياسة الملكية الفكرية والأدبية. هذه النقلة النوعية حتمية لإضفاء الصدقية وإعطاء الحقوق.

أمّا في ما يتعلق بقوانين المطبوعات والإعلام المرئي والمسموع، فوجودها مصيبة كعدم وجودها في العالم العربي. ونحن نعتز في لبنان بقانون المطبوعات (كما هو عليه اليوم)، ويجب أن تعمم التجربة على العالم العربي، فهناك مقولة مفادها أنه بقدر ما يرتفع سقف حرية التعبير يرتفع سقف النمو الاقتصادي والاجتماعي. إن ارتفاع سقف حرية التعبير يساهم في ارتفاع مستوى إنسانية الإنسان، ويجب أن يقوم الجمهور برفع مستوى الإعلام. أما بالنسبة لصناعة الطباعة، فهي نوع من التطوير الحضاري، أو نوع من الجسد الذي لا غنى عنه لاحتواء الروح: تعطي القدرات للتنمية ومواضيعها.

في ما يتعلق بالصناعات الثقافية، فالمحتوى الإعلامي غير محترم في الوطن العربي: و"المحتوى هو الملك". إن السياحة الثقافية حقيقية وتستطيع تلبية طلب التنمية، وصناعة برامج الكومبيوتر طريق من خطين. والتحفيز على الإنتاج ضروري، ويجب اتخاذ قرار جريء بفصل الإنتاج التلفزيوني عن محطات البث، أو تشجيع الإنتاج المستقل، فالطبيب لا يجب أن يكون صاحب الصيدلية". واختتم الأستاذ رمزي النجار بالتحدث عن الموارد البشرية، وأجرى مقارنة بين مدينة إعلامية في دبي، ومدينة إعلامية ممكن أن تكون في بيروت.

ومن ثم دار نقاش حول المواضيع التالية:

- أهمية المواضيع التي تطرح، والثغرة بين عالمي الإعلام والإعلان اللذين لا غنى عن كليهما إذا ما أردنا تحرير مجتمعنا العربي واللبناني. فما هو المطلوب من الإعلامي؟ أن يذهب شخصياً للبحث عن مموّل؟
- هل الطبقة المثقفة هي المخولة إيصال الرسائل الخاصّة بالتنمية؟ ماذا عن الإعلاميين اللبنانيين في مدينة دبي الإعلامية؟
- بعض وسائل الإعلام قد تشوّه دور الإعلان، وهناك طبعاً مؤسسات إعلامية راقية. يجب على الإعلامي أن يهتم بمادّته بدلاً من تمويل البرنامج وملء جعبته. إن التقصير ليس من الإعلامي، وعلى المعلنين تشجيع البرامج الثقافية. فالبرامج المتخصصة كالصحافة المتخصصة، قرّاؤها قلائل. وهذه ليست مسؤولية طرف بحد ذاته، بل تتعلّق بالعملية التربوية ككل.
- كيفية تحقيق التوازن بين الموارد المالية (الحاجة إليها) وبين الخدمة العامة. الإعلان مكافأة للإعلام الناجح، لكن السؤال يبقى: هل هو غير مسيّس؟ هناك ضغوط مادية وإدارية على الإعلاميين في مؤسساتهم لتجنب المواضيع السياسية.
- كيف يمكن الوصول إلى توازن بين معادلة "الجمهور عايز كده" والبرامج التنموية الراقية؟
- بين احتقار الإعلان واحتكار الإعلان يلحق الظلم بالمحطات والبرامج. هناك جهات سياسية تمنع الإعلان عن بعض وسائل الإعلام، فماذا عن الضوابط الإعلامية والإعلانية؟
- هناك وسائل إعلامية مدعومة تكون عادة بعيدة عن هموم الناس، أما غير المدعومة فهي تفتش عنها. هناك دعم واضح ودعم خفي أحياناً لبعض المؤسسات.

ومن ثم كانت بعض الردود للأستاذ رمزي النجار على الشكل التالي:

- الثغرة بين الإعلام والإعلان في الموضوع الثقافي كلاسيكية: بدأت مع الإعلام وستستمر.
- البرنامج الثقافي عليه أن يكون حلو المذاق (التثقيف في توسل الترفيه أو العكس).
- التوازن بين الإعلام والإعلان موجود في الاستقطاب، فليس هناك معلن يكافئ أو يعاقب وسيلة إعلامية. هناك سياسة أو تبييض أموال إعلامية – المال السياسي في الإعلان الوسخ – وهناك مقاييس حقيقية: كعدد المشاهدين أو القراء.
- الرقابة الذاتية هي الأشرف والأكثر موضوعية، ورب عمل الإعلامي يجب أن يكون القارئ أو المشاهد. يجب عدم الجنوح إلى السهولة أو الاستسهال.
- الإعلام لم يغب يوماً عن القضايا النبيلة، وتصرفه حضاري. إن أفضل القضايا النبيلة في الإعلام تجد دوماً إعلانات، مثلاً: البداية كانت مع "لا فساد".

• اليوم الثاني، الأربعاء 2005/9/21

1- الجلسة الأولى:

تم في هذه الجلسة عرض فيلمين وثائقيين عن أحوال بعض العائلات الفقيرة في إحدى مناطق شمال لبنان، وجرى في الفيلم الأول اختيار بعض الشخصيات التي تمت متابعتها ومتابعة مدى تغير أحوالها في الفيلم الوثائقي الثاني، الذي أعد بعد مرور فترة خمس سنوات. ثم عرضت تجارب لإعلاميين يمثلون القطاعات الثلاثة هم: السيدة نورما ناكوزي (الإعلام المرئي والتنمية)، السيد ميلاد حدشيتي (الإعلام المسموع والتنمية)، والآنسة رولا معوض (الإعلام المكتوب والتنمية).

اعتبرت **السيدة نورما ناكوزي** أنها محرجة للتحدث بعد مشاهدة الفيلمين الوثائقيين لأن الفقرة التي قدمتها "فيها بعض الرفاهية"، واعتذرت "لأن الأسلوب مختلف. وأصلاً الصحافي أولاً وأخيراً هو وجه المجتمع، والوسيلة الإعلامية تعكس كل الوجود". ثم تحدثت عن الفقرة الأسبوعية التي تعدها لإيصال فكرة التربية الرديفة المرافقة للمدرسة أو خارج إطارها (وهي فترة ثقافية - ترفيهية - تربوية - بيئية) تهدف إلى إيصال مفاهيم ثقافية وتربوية رديفة لما يتعلمه التلامذة في الكتب أو داخل جدران المدرسة، بعيداً عن الإطار التقليدي.

فأشارت إلى "إن هذه الفكرة طورتها التجربة، وهي لم تكن أساساً مطروحة من قبل، وهدفت إلى جذب المشاهدين".

- **الهدف الأول**: لفت نظر المشاهدين إلى طرق جديدة وحديثة في التربية، من خلال الموسيقى والمسرح والرياضة والنزهة في الطبيعة؛ أي توسيع الأفق التربوي. أما الشريحة المستهدفة فكانت الأطفال من 3 إلى 14 سنة، والأهل كانوا معنيين بصورة أساسية.
- **الهدف الثاني**: حقّ المعوّق بالتطوّر: هناك أنشطة لم نكن نتصوّر أنّ الأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة سيتجاوبون معها بهذه الطريقة؛ أثبتت التجربة أنّه في حين عجز المربون عن التعامل معهم بالطرق التقليدية، إلاّ أنهم تجاوبوا واستفادوا بشكل جدي من حلقة عن ممارسة رياضة ركوب الخيل مثلاً (وكانوا أطفالاً متوحدين أو يعانون من متلازمة داون). وكذلك الأمر بالنسبة إلى حالات العلاج بالموسيقى والغناء والمسرح؛ فإن أطفالاً من الصم كانوا يرقصون عن طريق إحساسهم بالموسيقى عبر أرضية خشبية.
- **الهدف الثالث**: من منطقة إلى منطقة تعرفنا إلى مناطق لم نكن نعرفها. منطقة عكار مثلاً، محرومة، ولكن طبيعتها رائعة وهناك بحيرة تحيط بها منطقة شبه عذراء. بإمكان النشاطات البيئية أن تكون مدخلاً إلى التنمية في المنطقة، ففيها حتى الآن منازل من طين وليس لديها كهرباء أو خدمات.

في أحد النشاطات (المشي في الطبيعة) التقينا برعاة يعيشون في خيم، وينتقلون حسب الفصول بين تلك المنطقة والساحل. كما أن هناك نشاطات إستوحيناها من دول خارجية (كيف يمكن لنشاط أن ينمي الطفل فكرياً وتربوياً). وبرنامج مثل هذا قد يساهم في التنمية من خلال تنمية السياحة مثلاً، وخصوصاً البيئية منها. كل النشاطات يمكن أن تمارس في الطبيعة، وحتى التقليدية منها، وهناك المحميات والحيوانات النادرة (محميات تنورين وأرز الشوف مثلاً). يجب التواصل بين الإنسان والبيئة، فالإنسان لا يستطيع أن يكون مفصولاً عن بيئته. الإعلام يتوجّه إلى الناس، صحيح، ولكنه ينطلق منهم، وخصوصاً أولئك المؤمنين بعملهم".

من جهته عبّر **الأستاذ ميلاد حدشيتي** عن سعادته بالعمل مع فئات الشباب، وتقديم نشرة تعنى فقط بأخبارهم ونشاطاتهم على مختلف الصعد، وخصوصاً في الجامعات: "كانت نوعاً من التجربة، ليس فيها استقبالات المسؤولين وتوديعاتهم، بل كان الشباب دوماً يزودوننا بأخبارهم، وكان ذلك سهلاً".

وتحدّث عن "برلمان الشباب"، وهو برنامج يذاع مرّة في الأسبوع، في الإذاعة وعبر الإنترنت، وهو مسموع جداً في لبنان وفي أنحاء مختلفة من العالم: "الفضل في استمرارية البرنامج يعود إلى الشباب وإلى نشاطهم، وهو فسحة لهم ليعبّروا عن هواجسهم، وليساهموا في الجهود من أجل التنمية، فالحاجز الأول أمام الشباب هو منعهم من التعبير. كان هناك إصرار على حضور الشباب فقط من دون المسؤولين (في برلمان الشباب) فهم لا يريدون الوعظ ويعتبرون أنفسهم عمليون أكثر. الشباب كانوا عصب التغييرات التي حصلت في لبنان في الفترى الماضية".

بالنسبة إلى الفيلمين الوثائقيين اللذين عرضا، اعتبر **الأستاذ حدشيتي** أن دور وسائل الإعلام ليس إثارة الشفقة، مستشهداً بإحدى تجاربه العملية: "نقلت مرة الاستديو إلى قسم الطوارئ في إحدى المستشفيات، إلى غرفة شخص مصاب بشلل كلي لا يستطيع أن يترك أجهزة التنفس. هذا الشخص صدرت له ثلاثة كتب كان آخرها "مخاطر السواقي".

خرجت من الحلقة وأنا مصدوم، وكان محور معظم الإتصالات ما يأتي: "أعطانا الكثير من الأمل وعلمنا حب الحياة". هذا الشخص المصاب بشلل رباعي صورة حقيقية، ولو كان فيها وجع، فليس بالضرورة ان تكون مأساوية. أعضاء جمعية "فرح العطاء" (وهم ناشطون من مختلف المناطق والطوائف) توجهوا إلى مناطق فقيرة، مثل باب التبانة، وقاموا بتأهيلها. هم من طلاب الجامعات، الذين أثناء العطلة الصيفية – بدلاً من اللهو والتنزه – أحضروا الرمل والبحص وعملوا ودخلوا إلى واقع السجون، وأعطوا مثلاً عن مشاركة الشباب الجامعي في التنمية. وهناك برنامج "شوف الجنوب – See the South" الذي يقضي بأن يجول المشاركون في أرجاء الجنوب ويقدّموا مشاريع تنموية. وقد قرّر الفائز تحويل المعتقلات الإسرائيلية السابقة إلى واحات للنزهة، وذلك ليس بالأمر البسيط كما قد يخطر على البال، فهنالك ذكرى قهر وعذاب وألم في تلك الأماكن". وأضاف: "هناك حلقات خصصت للإقتصاد اللبناني، كل حلقة لقطاع من القطاعات؛ مثلاً كيف يربط الشباب بين السياحة والتكنولوجيا والبيئة: فعلموا الأهالي كيفية إنشاء موقع على الإنترنت. أما في السياحة الزراعية فكانوا إلى جانب المزارعين، وصبوا الإهتمام على منتوجات زراعية وحرفية، وشجعوا السياح على أن يقصدوا المنطقة. وتعاطوا الزراعات البديلة، والمكننة، والتخطيط (الغائب) وكذلك الآليات والعمل المرحلي.

بالنسبة إلى الصناعة: هل يؤمن الشباب بعبارة "صنع في لبنان"؟ أولاً: هل هي بضائع جيدة؟ هل تدفعنا أحلامنا لجهة الدول الغربية لإستهلاك منتوجاتها وترك منتوجاتنا (كليشيهات مسبقة)؟

التغلب على الإعاقة: لا ينتظر المعوّقون المجتمع بل يقتحمونه، البطالة، الهجرة، العلم في الخارج؛ استضفت شباناً عملهم عبارة عن أن يقوموا بحمل إعلانات على ظهورهم وأن يطوفوا بها (وزنها من 6 إلى 15 كلغ)، ويعتبرون أن ذلك أفضل من البقاء في المنزل من دون عمل". وأضاف: "إذا كانت التنمية مرتبطة بالتكنولوجيا، فالشباب هم العصب، لأنهم الأمهر في التعاطي معها". واختتم السيد ميلاد حدشيتي كلمته بالعودة للتحدث عن برنامجه قائلاً: "نحن لا نقوم بالمستحيل، ولكن نصل إلى مكان معين تبرز فيه وسائل الإعلام ودورها في تخصيص منبرها للشباب، فعادة الفنانين والسياسيين يأخذون الحصة الأكبر".

أما **الآنسة رولا معوض** فاعتبرت أنّه "على كل صحافي أن يكون محفزاً للمواضيع التنموية، والمشكلة هي في المسؤولين وفي وسائل الإعلام والسياسيين. إنّ السياسيين لا الصحافيين، الفعليين والحقيقيين، هم الذين يحتاجون إلى تطوير قدراتهم. ففي برنامج "كلام الناس" مثلاً، المسؤولون منذ عشر سنوات وهم يمنعون الناس من التكلم، وبعضهم يرفضون المشاركة في البرنامج إذا كان هناك إتصالات من قبل المشاهدين. في إحدى الحلقات الخاصة التي استضافت وزراء الصحة العرب، أنا كنت متحمسة ضد التدخين، لأنه يسبّب أمراضاً ويستدعي إجراء عمليات جراحية تستهلك من الضريبة التي يدفعها المواطنين، في كل دول العالم ممنوع الإعلان عن التدخين إلا في لبنان. الموضوع قد يعني لك شخصياً، وتحس إنك مقيد. العمل يجب أن يكون مشتركاً: الصحافي وحده لا يستطيع التغيير.

افتتح شاب عمره 20 سنة مزرعة بقر؛ الخبر ليس عادياً، فالتنمية هي تحفيز الناس وإظهار محاسن القرية مثلاً والعيش فيها. لكن للأسف احتاجت المزرعة إفادة بالشروط الصحية، والمسؤول عن إعطاءها كان أحد المحاسيب، فطلب من الشاب مبلغ 1500 دولار. ولما رفض الشاب إعطاءه المبلغ – لأنّه لا يملكه أصلاً – قال في إفادته إنّ هذه "المزرعة غير صالحة ومخالفة للشروط الصحية". وأضافت الآنسة معوّض: "توجّهت أنا إلى المزرعة مصطحبة معي خبيراً، إذ على الصحافي أن يتحرّك من وراء مكتبه. فماذا وجدنا هناك؟ وجدنا مسؤولين من الدولة يسألون "أين المزرعة؟" ليقفلوها، وهم لا يعرفون شكل المزرعة، والحجّة أنّ هناك محامية "من ضيعة أخرى" انزعجت من الرائحة! فما هو المطلوب، تهشيل الشباب أم إبقاؤهم في أرضهم؟

ومنذ أربع سنوات والقضية عالقة في المحاكم، "والموظّف" الذي طلب رشوة 1500 دولار راتبه ضئيل، وأصبح لديه مبنيين وعدّة سيارات، فيما الشاب الذي كان يحلم بمشروع يساهم في التنمية، هو الآن في المدينة يعمل موظفاً في إحدى شركات الأمن. فعلى التنمية أن تكون حقيقية، وخصوصاً من قبل السياسيين.

يتعيّن تحفيز الناس. الكلّ يذكر قضية الطفل "محمد الدرّة" وانعكاساتها على المنتديات العالمية فعلى العرب أن يشعروا بأنّ هناك إعلاماً مؤثراً وبأنّه يؤدّي دوراً هاماً. في افتتاح دورة "الركائز التي توصل إلى التنمية" مثلاً، تخصّص الجرائد صفحة كاملة للمسؤول والحاكم. أما خبر إقفال مزرعة الشاب فورد في ثلاثة سطور قصيرة من دون سواها تحت عنوان: "أقفلت مزرعة أبقار".

وأضافت **الآنسة معوض**: "لا تنمية من دون المرأة، فهي الأساس في المنزل وفي التربية، والجميع يجب أن يتشاركوا؛ والمرأة هي منشئة الأجيال. ويد واحدة لا تصفق: فلا تنمية من دون مسؤولين، ولا تنمية من دون المرأة".

بعد ذلك دار نقاش حول المواضيع التالية:

- أقلّ الواجب أن تضطلع وسائل الإعلام بقضايا المجتمع: كم هو الحيّز المعطى في الوسائل الإعلامية للقضايا التنموية؟ المشاكل في العالم العربي متشابهة.
- ما هو دور الصحافي في القضايا التنموية، وما هي حدوده؟ هل هو الذي سيحل القضايا أم أنّ له دوراً آخر؟ الحماس مفيد، ولكن كيفية تقديم الخطاب التنموي أو التجديدي هو الأهم، كيف نصل إلى المتلقي؟ يجب أن يكون الصحافي وسيطاً إيجابياً، ويجب أن يكون على مسافة قريبة وبعيدة من المسؤولين، ودوره هو أهم من دور كل الآخرين. فالصحافة تحرك الدولة: عندما تصبح القصة في الإعلام، يتحرّك المسؤولون (الصحافة الوقائية)، والصحافة ليست للوجاهة.
- لا تنمية من دون قرار سياسي جيد وواضح، وعلى المؤسسات الكبيرة أن تكون محفزاً للمسؤولين. إن دور الإعلام وتعاطيه، مع تكرار الحدث نفسه، يكون حسب الوزير أو المسؤول الذي يرعى المناسبة. إن المجتمع المدني ليس مجبراً على اللجوء إلى الوزراء. إن دور الإعلام هو تغطية الحدث فقط لا نجومه من السياسيين، أم أن له دوراً آخر؟

2- الجلسة الثانية:

خصّصت هذه الجلسة لمجموعات العمل الثلاثة: (أ) التنمية البيئية، و(ب) التنمية الاقتصادية، و(ج) التنمية الإجتماعية. وكان على كلّ مجموعة أن تعمل بشكل منفرد على إعداد حملة إعلامية تتعلّق بمواضيع معيّنة يتم استخلاصها من ورقة العمل المشتركة "دراسة حالة" حول التنمية المستدامة: البيئية – الإقتصادية – الإجتماعية، وذلك على الشكل التالي:

- **الموضوع**: "دراسة حالة" مشتركة حول التنمية المستدامة، بجوانبها البيئية والإقتصادية والإجتماعية، وحول دور الإعلام في الإضاءة على المشكلات والمدافعة وتسويق الحلول.
- **برنامج العمل**: على كلّ مجموعة أن تحدّد وتستخلص الجزء المتعلق بمجال عملها واختصاصها، وأن تقوم بالتالي بما يأتي:

1. عرض للموضوع كمفهوم وخلفية وظروف.
2. الإضاءة على المشكلات واسبابها وتأثيراتها.
3. تحديد دور الإعلام والإعلاميين ومهامهم.
4. تظهير لطبيعة العلاقة كما يجب أن تكون بين الإعلام والإعلاميين، وبين مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والرأي العام والجهات الرسمية.
5. تقييم للحلول المطروحة لبعض المشكلات وكيفية التعاطي معها.
6. تحديد طرق استخلاص النتائج وقياس المردود.

- **آلية العمل**: القيام بحملة إعلامية شاملة ومفصلة، عبر أنواع صحافية مختلفة ووسائل إعلامية متعددة، تحدد ما يتوجب القيام به: لماذا، متى، أين، لمن، وكيف. (يجب تحديد خطة عمل وجدول زمني).
- **السياق**: يجب تقديم ما يلي:
  - شعار للحملة.
  - الأهداف الواضحة والرسالة المستترة.
  - أية شريحة من الرأي العام نستهدف (في كل مرحلة، عبر أية وسيلة، ولتحقيق أي هدف؟).

- **طريقة الأداء**: عبر مجموعات عمل ثلاثة: تنمية بيئية، تنمية إقتصادية، وتنمية إجتماعية. يجب أن يكون لكل مجموعة منسق ومقرر: يقوم أحدهما أو كلاهما أو من تسميه المجموعة بعرض ورقة العمل المطلوب تقديمها.

3- الجلسة الثالثة:

في هذه الجلسة تابعت المجموعات الثلاثة (أ) البيئية، و(ب) الإقتصادية، و(ج) الإجتماعية عملها بشكل منفرد، حول مراجعة وإعداد وتطوير المواد الإعلامية المقترحة، عبر التخطيط للقيام بحملات إعلامية شاملة ومفصلة عن المواضيع التي تخص كل مجموعة، بعد استخلاصها من ورقة العمل المشتركة "دراسة حالة" حول التنمية المستدامة: البيئية – الإقتصادية – الإجتماعية.

• اليوم الثالث، الخميس 2005/9/22

1- الجلسة الأولى:

ترأس الجلسة السيد فاضل طلال القريشي، من العراق، وحاضر فيها السيد جورج عوّاد عن دور الإتصال والمعلومات في التنمية. أمّا حول تحديد تطوير آليات العمل المشتركة لوضع خطة إعلامية، فحاضر كل من السيدة غادة بلوط زيتون، عن المؤسّسات الإعلامية، والدكتور كرم كرم، عن الجمعيات غير الحكومية، والدكتور حجازي إدريس، عن المنظمات الدولية.

فتحدّث **الأستاذ جورج عواد** عن دور تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في التنمية عبر التطرّق إلى المواضيع التالية:

- **الإتصال والمعلومات من أجل التنمية:**

- أهميته كوسيلة لتسهيل الحصول على المعلومات والمشاركة بها وتوزيعها.
- من أجل زيادة القدرات الأساسية والخيارات للأفراد.
- تطوير مهارات الأفراد من أجل مشاركة أفضل في المجتمع.
- تعزيز دور الحكومة في الدمج والتمثيل.

- **دور المعرفة في عملية التنمية:**

- إن المعلومات والمعرفة هما من العناصر الأساسية في عملية التنمية، ويساهم الحصول عليهما في الحد من الفقر عن طريق توسيع خيارات الأفراد والمجتمعات.
- على سبيل المثال، فإنّ المعلومات والمعرفة تساهم إلى حد كبير في توفير خدمات الحكومة والتربية. هذا بالإضافة إلى أن توزيع وتوسيع آفاق المعرفة، ولا سيما عند النساء، يساهم في التنمية والإنتاج والتنافسية.
- وهكذا فإن المعرفة والمعلومات هما من العناصر الرئيسية في التنافس الإقتصادي والتنمية الإجتماعية والسياسية.

- **الرابط بين المعرفة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات:**

- توفر التكنولوجيا اليوم فرصاً متنوعة للحصول على المعلومات والمعرفة، مثل التعلم والانضمام لشبكات المعلومات، من خلال التعلم عن بعد وشبكة الإنترنت.
- تساهم التكنولوجيا الحديثة في زيادة كفاءة شركات القطاع الخاص وتحسين قطاع الخدمات لدى الحكومات.
- تكنولوجيا الإتصال والمعلومات أصبحت عاملاً أساسياً في الإنتاج، وبالتالي في التنمية.

- **التكنولوجيا والفروقات ما بين الجنسين:**
  - يوجد فرق واضح ما بين الرجل والمرأة في ما يتعلق بالمشاركة في مجتمع المعرفة.
  - هناك فرق في الأولويات والرغبات بين الجنسين في ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا.
  - بعض المجتمعات تمنع المرأة من استخدام التكنولوجيا لأسباب اجتماعية أو دينية أو لقيود يفرضها المجتمع.
  - عوامل أخرى، مثل فرص التعليم والأمية، تؤدّي دوراً في تقليل مشاركة المرأة في مجتمع المعرفة.

- **التكنولوجيا المناسبة لسد الحاجات:**
  - التكنولوجيا كمحرك اقتصادي.
  - اختلاف الاحتياجات من بلد لآخر.
  - اختلاف الاحتياجات من مجتمع لآخر.
  - استخدام البدائل المتاحة (طاقة شمسية بدل الكهربائية).

- **المبادرات من المجتمع الدولي والأمم المتحدة:**
  - محاولة سد الهوة الرقمية.
  - إطلاق مشاريع دولية تهدف إلى تطوير السياسات الحكومية، مثل لجان تكنولوجيا الإتصال والمعلومات (UN ICT TF) والقمة الدولية للمعلوماتية (WSIS).
  - تشجيع الشراكات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.
  - مشاريع القروض الصغيرة لتحسين الدخل.
  - إنشاء شبكات معرفية عالمية لترويج التكنولوجيا من أجل التنمية.

- **الدروس المستفادة من التجارب:**
  - أنجح دور للحكومات هو إنشاء جو تنافسي ومناخ صحي (تحكمه الأنظمة والقوانين) من أجل أن يقوم القطاع الخاص بتقديم أفضل ما عنده.
  - أفضل دور للقطاع الخاص هو أن يقوم بتوفير رأس المال، واستثماره في قطاع التكنولوجيا وتوفير الخدمات للمستخدمين.
  - يجب أن نخلق فرص متساوية لكافة شرائح المجتمع (الفقراء/المناطق النائية/الأقليات) للحصول على التكنولوجيا، حتى تصبح جزءاً من التنمية ولا تتشكل فروقات كبيرة داخل المجتمع الواحد.
  - مشاريع التنمية التكنولوجية يجب أن تكون ملك المجتمعات المحلية نفسها، وأن يرافقها تطوير للعنصر البشري لتحقيق النجاح.

وأدلى كذلك بمقاربة حول ما يلي:

- **الإنترنت في حاضر الصحافة ومستقبلها:**

مؤشّرات الحاضر تدل على أن مستقبل الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية مرتبط في كثير من جوانبه ارتباطاً وثيقاً بالإنترنت وفقاً للمعطيات الآتية:

أ. التوزيع والانتشار السريع.

ب. التحكّم بالوقت وبالحصول على المادة الصحافية.

ج. عمل وكالات الأنباء المحلية والدولية.

د. الاتصال بين المركز الرئيسي للمؤسسة والمكاتب والمراسلين.

هـ. اجتماع المكتوب والمرئي والمسموع في جهاز واحد.

و. انخفاض الكلفة.

ز. خدمات التواصل المباشر والفوري.

ح. المساحة الورقية والزمنية.

ط. عولمة مصادر الأخبار.

ي. الاتصال بمراكز القرار.

ق. صناعة الخبر.

ل. مرجعية لمنظمات وجمعيات حوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

م. تأثير المنظمات البيئية على الصحافة الإلكترونية.

من جهتها، أعلنت السيدة غادة بلّوط زيتون أنّها لن تبدأ "من حيث انتهى الآخرون من الخبراء"، فقالت: "أنا إعلامية ولست بخبيرة إنمائية". سأتحدث باللغة الرابعة، كسلطة حرمّها بعضهم علينا. لا بدّ للتنمية المتكاملة من أن تعترف بأركان ثلاثة هي: السلطات الرسمية أو الحكومية، والمجتمع الأهلي، والقطاع الخاص. أمّا الركن الرابع فهو المنظمات الإقليمية والدولية. نحن نتحدّث عن دور الإعلام، ولكن أيّ إعلام نريد؟ أين نحن من الإعلام المتمكّن من معطياته وقدراته في ثورة تكنولوجيا تسابق الزمن في أبعادها؟ لفتني أن الكل يحمّل تبعة تأخير التنمية المستدامة، وخصوصاً في دولنا العربية وبشكل مجحف إلى حد ما، إلى الإعلام. كيف يبدو لنا مجتمعنا العربي؟ واقع مرير يتخبّط في مشاكل إجتماعية واقتصادية وسياسية. الإعلامي، إذا لم يكن يستطيع التغيير، يتعامل مع المجتمع بالكلمة، فما الذي يمكن أن يحدث إذا كانت تنقصه الثقافة"؟ وتحدّثت السيدة بلّوط عن برامجها وخصوصاً "على مشارف القرن"، وعن المسؤول الذي سألها مرة "وما العولمة؟! وهل لدينا مموّل لبرنامج آخر؟" وأضافت: "قبل مسؤولية الإعلامي، فلنبحث عن مسؤولية الدولة. نحن بحاجة إلى مناهج تربوية تقارب ثورة التكنولوجيا (مكننة الخبر الإعلامي)، ولا نزال نتلهى بتفاصيل نشاطات المسؤولين من غداء وعشاء. الإعلامي يعمل على تثقيف نفسه، إنما كم وسيلة إعلامية تسمح لموظفيها باستعمال الإنترنت؟ ما يهمهم هو كلفة الإتصالات، ويحسبون ألف حساب لشبكة الإنترنت بالرغم من أهميتها لنقل الخبر. طالما أن حكوماتنا غائبة عن

الوعي، لا بد من تفعيل دور المنظمات الدولية التي عليها ألا تكتفي بالدورات والتدريبات فقط، إنما بزيادة نسبة مساهمتها لإعداد كوادر إعلامية وتقنية ومتخصّصة، إلى جانب الجمعيات الأهلية، من دون أن نغفل دور الرأسمال العربي الذي يجب أن يعمل على تطوير أعمال التنمية في وطنه الأم أيضاً إضافةً إلى الخارج. طوال عمرها الحكومات لم تنجح بمفردها، إنما بالشراكة مع الجمعيات. بالعودة إلى الإعلام، فإن بعض المؤسسات الإعلامية العربية تتوجّه أولاً إلى تغطية أخبار الفن والفنانين، والسؤال هنا هو حول حجم التوجّه إلى التعاطي مع مواضيع التنمية"؟!

وبالإنتقال إلى الآليات قالت السيدة زيتون: "ما أجمل المبادئ وما أصعب التطبيق الفعلي، وكم نحن ماهرون بوضع الخطط على الورق. يهدف القطاع الخاص إلى الربحية وهذا ليس بخطأ، فالمنافسة تنتج التعددية. فليسهلوا على الأقل عمل القطاع الخاص، لنستطيع مواجهة تحديات العولمة: فلنبدأ بتحرير دور القطاع الخاص. والمحاولات لا تزال خجولة باستثناء الإمارات السباقة، وإلى حد ما الأردن، وكما أرجو لبنان أيضاً. ويجب العمل بجدية على إنشاء لجان لتطوير المناهج الدراسية، لأن الثقافة والتعليم هي السكة التي يسير عليها قطار التربية. عندما يبدأ توزيع الحصص نصطدم بالتقليد إياه (في لبنان)، وفي الدول العربية بالعائلية مثلاً. يجب مقاربة تطلّعات شبابنا حين تخرّجهم. يجب تطوير مناهج الإعلام كذلك (التقليدية منها)، فإن القصة تتعدى إحضار بعض الحواسيب لتغيير كل شيء. التثقيف الإعلامي هو المهم، وبالأساليب الحديثة، وهنا نعود إلى المناهج. إذا كنا نتحدث عن كليات تخرِّج شهادات البطالة، فبأي إطار سلس سوف نضعها؟ التطوير يجب أن يكون بأساليب حديثة، فالمكننة والتقنيات - تلقائياً - تعني إغناء في المعلومة، ووعي قريب من أن يكون كاملاً وشاملاً. بهذه الخطوات ممكن فعلاً أن نضع أنفسنا على سكة التطوير، وحالياً الفضل للإعلامي المثقف يعود إليه وليس لمن علمه.

بعد ذلك دار نقاش حول المواضيع الآتية:

- بالنسبة إلى الإصلاح التربوي، فإن ذلك يجب ألا يقتصر على المناهج، لأنها جزء بسيط من المنظومة التعليمية التي تحتاج إلى الإصلاح ككل.
- في بعض الدول ليس هناك منافسة لأن الكتب عموماً تنتجها وزارات التعليم.
- أن مسألة إدخال المعلومات تقوم على قلب كل المنظومة التقليدية، كالكتابة، ولكن الكثير من الدول العربية لم ينه المرحلة الأبجدية بعد، ونحن أصبحنا في مرحلة المعلوماتية. نسبة الأمية بين 50٪ و 55٪، فكيف نلحق بالمرحلة الجديدة ونحن لم ننه المرحلة السابقة بعد.
- حول علاقة التنمية الصحافية والإعلام، هناك في المغرب تجربة غنية بعد السماح بالخصخصة منذ بضعة سنوات.
- كيف نربط بين التنمية السياسية وبين حرية التعبير والاتصال؟
- لماذا جلد الذات والتشاؤم والإحباط؟ أليس هناك نماذج مشرقة في العالم العربي؟ ما هي العلة الرئيسية؟

استهلّ الدكتور حجازي إدريس محاضرته متحدّثاً عن فرضيات العلاقة بين الإعلام والتنمية، وضمناً التربية، معتبراً أنها نتاج مؤسسة واحدة (التعلّم المستمرّ) فقال: "الإعلام 90٪ تعلم مستمر، وأنا كتربوي وكرجل تنمية سأضرب أمثلة عن مزايا ومساوئ التنمية. نحن عاصرنا الإعلام الواحد الموجه، ونحن نريد أن نصل إلى الأحسن، لكن في الخمس سنوات الأخيرة انظروا إلى البرامج: نحن نتعلم من بعض هذه الوسائل الإعلامية. هي ليست مشكلة إعلام فقط إنما تنمية".

وتساءل: "ما هو الإعلام المناسب كشريكٍ في التنمية، وأية تنمية بحاجة إلى الإعلام؟ هل التنمية في العالم العربي تستحق الإعلام؟ أم أنها تنمية سطحية (نظر إلى الشكل وليس إلى المضمون). مراكز التعليم المحلي – القائمة على المشاركة - عندما نطبقها في العالم العربي، فإنهم يسألون (هات من الآخر، ماذا سنأخذ منها؟). الجمعيات يجب أن تقول ماذا ستعطي... (قامت اليونيسكو مشكورة بتوفير كذا...) هل هذه تنمية؟ "يجب في البداية القيام بحملات توعية للمجتمع المحلي"، وحتى ولو كنّا نحن سنتحمّل التكاليف، فلا فائدة من تجاوبه". وأضاف متسائلاً: "ما هو الإعلام البديل عن الإعلام التقليدي؟ منذ أيام سوق عكاظ وحتى اليوم: أمية إعلامية. هناك تجارب حول تدريب الأولاد على مقاربة الإعلام بطرق بسيطة: تصميم البوستر (للأطفال)، أحياناً يقومون بأعما جميلة جداً. هذا إعلام بديل، وأنتم ساعدونا كإعلاميين: نريد أموراً بسيطة".

بعد ذلك سأل: "ما هو الهدف من الرسالة الإعلامية، ومن البرامج التنموية؟ أن تتم مقابلة طفلة شوارع وسؤالها هل تريد أن تصبح دكتورة، أمر جيد. لكن ماذا بعد ذلك؟

كيف يمكن التحوّل من تلقي المعلومة إلى إنتاج المعرفة؟ (في كافة المجالات، فلا زالت وسائلنا تلقينية). يأتي الإعلاميون ويغطون النشاطات ويصورون الوزراء ويذهبون.

اقترحنا دورة للإعلاميين حول صعوبات التعلّم، فاتضح أن معظمهم ليس لديه الوقت. كيف نستطيع تحويلهم من الشراكة إلى الشريك؟ المدرّس (الذي لا يستخدم اللوح كوسيلة تعليمية)، لن يستعمل الكومبيوتر. إذا أحضرت أجهزة كمبيوتر، فهل هذه هي التنمية؟ يجب معرفة كيفية إستخدام هذه الأدوات وتحسين التربية عموماً. كيف يساعدنا الإعلام في تحسين أدوات التنمية؟ وهل يهمهم الشكل فقط؟ هنا نعود إلى الأمية الإعلامية".

تحدّث **الدكتور كرم كرم**، من جهته، عن العلاقة بين الجمعيات والإعلام إنطلاقاً من التجربة اللبنانية، واضعاً إياها في سياق تطوّر سريع كعلم في حد ذاته: "الإثنان يهتمان ببعضهما وعلاقتهما أصبحت علماً في حدّ ذاته، وهنا يوظفان جهودهما لتنسيق هذه العلاقة.

هناك عنصران: الأول أساسي ويتعلّق بالظرف السياسي الذي تتمّ به هذه العلاقة (ونعرفه في لبنان). فالظرف السياسي هو الذي يتحكّم بتحديد أولويات التنمية: في لبنان الحرب، كانت الأولوية للإغاثة وليست للتنمية. لدينا نظام ليبرالي دور الدولة فيه محدود، والإعلام حر، والعنصر الأضعف في الإعلام هو الرسمي.

قد يكون التنافس الحاد بين وسائل الإعلام عنصراً إيجابياً أو سلبياً فـي ما يتعلق بتغطية التنمية". وتحدّث **الدكتور كرم** عن تجربة لبنانية ناجحة حول الشراكة بين الطرفين: "حملة الإنتخابات البلدية والإختيارية (بلدي، بلدتي ، بلديتي). كانوا يجددون للبلديات لمدة ثلاثين عاماً، والبلديات عنصر أساسي فـي عملية التنمية. واستمرت الحملة مدّة سنة ونصف بشكل فريد من نوعه. وقد سمح بها الظرف السياسي، وكان الموضوع يمثّل تقاطعاً بين جميع الأفرقاء فـي لبنان، وكانت الحملة مجانية. ولم تتقاض محطتا الـ "LBC" والـ "MTV" بدلاً، والصحف اللبنانية شاركت أيضاً فـي هذه الحملة ضمن صفحاتها وعلى نفقتها الخاصّة. إلاّ أنّ التجربة لم تتكرر مع باقي المواضيع، إما بسبب الموضوع المطروح وإما تبعاً للظروف السياسية السائدة.

وقد ساهم فـي إنجاح هذه الحملة من الداخل:

- الإعلاميون الناشطون والمعروفون فـي عداد الحملة، والشراكة بين الإعلاميين والجمعيات.
- الناشطون المولجون التعاطي مع الإعلام (حملة سبوتات، "بيل بوردز"...)
- الإعلام المستقل، بتغطية مستمرة أو بشكل عابر.

وقد ساهمت هذه العناصر الثلاثة بنشر الحملة وبإيصالها إلى أكبر عددٍ ممكن من الجمهور مجاناً، علماً بأنّ أمراً كهذا يتطلّب ميزانيات كبيرة فـي أيّامنا هذه.

أمّا الشق السلبي فكان أنها خُلقت بتظاهرات من الورق أحياناً، فالحملة كانت فـي الجرائد فقط وليس فـي الشارع.

إنّ وسائل الإعلام ليست حيادية عادة، بل من خلال تغطيتها وتأطيرها للخبر تحاول أن تلغي الهدف المنشود الذي يدافع عنه التنمويون. فيكمن أحد أبرز عناصر نجاح حملة الإنتخابات البلدية فـي أنّ الهدف المنشود منها كان عامّاً وليس فئوياً أو خلافياً، فلا أحد مستقلّ تماماً، وتطوّر العلاقة بين التنمويين والإعلام عنصر أساسي. وقد أدّت هذه الحملة، عندما لم يكن لبنان حاضراً على الأجندة الدولية، إلى فتح سياسة إعادة الإعمار ووضعت الجهات الدولية أمام سؤال أو خيار ألا وهو: هل ندعم الدولة أم المجتمع المدني؟ فـي تلك الحقبة كان الدعم للدولة أكثر من الجمعيات.

إنطلاقاً من التجارب، ماذا تنتظر الجمعيات التنموية من وسائل الإعلام؟ إنها تنتظر تغطية النشاطات، وتظهير عمل الجمعيات من خلال تحقيق صحافي معمق، وتحسين صورتها فـي مجالات معينة، كما تنتظر أن تخفّض تعرفة الإعلانات أو أن تصبح الإعلانات مجامية، فضلاً عن القضايا الساخنة (النفايات حين يهبط جبلها فـي البحر)، والفصل بين القضايا الساخنة والمنسية، والمساعدة على وضع الأجندة (فالإعلاميون هم واضعو السياسات العامة من حيث أنهم يجبرون السلطات على أخذ مواضيع معينة بعين الاعتبار، وتحفيز الجمهور، وعدم حصر المقابلات بمسؤولي الجمعيات (الشخصنة التي تساعد عليها وسائل الإعلام حين لا تهتم بالناشطين).

وماذا ينتظر الإعلاميون من الجمعيات؟ ينتظرون الوصول الى المعلومات (هناك تحدّ للجمعيات أن تكون مواضيعها دقيقة وموثقة)، وعدم الإنحياز، والقبول بأن الناشط فاعل مثل غيره من السياسيين أو في الأحزاب السياسية".

وبعد ذلك دار نقاش حول المواضيع الآتية:

- المرأة والتكنولوجيا: هل إنّ المرأة لم تدخل في هذا المجال لأسباب تخصّها، أم لأن المجتمع لم يوفّر لها ذلك؟
- الإشكالية في العلاقة بين الإعلام والجمعيات: من الامور الجدية فهم عدم الثقة بالمصادر التي يأتي منها التمويل.
- المشكلة في المعادلة الصعبة بين كيفية الجمع بين الخدمة العامة في مجال الإتصال وبين العامل الإقتصادي.
- توق العرب للإطلاع على التجربة الإعلامية اللبنانية: إذا كانت الحال على ما هي عليه في لبنان، فكيف ستكون في العراق مثلاً؟
- حول تحكّم الإعلان بالإعلام وشخصنة الجمعيات، وإذا لم يكن هناك ديمقراطية داخل الجمعيات، فكيف يمكن للإعلام أن يتعامل معها بديمقراطية؟
- التخطيط للتنمية، ولماذا لا تستحدث آليات للمتابعة والتقييم؟

ثم جاءت بعض الردود على الشكل التالي:

- هناك مشكلة يجب التحدّث عنها: الإنسان العربي بشكل عام هو إعلامي بحدّ ذاته ولديه الفصاحة والبلاغة ولا تنقصه القدرة، ويجب أن نؤمّن له الجو أي: المناهج وعملية التربية والتعليم.
- الحل في التعمّق فالعمل الجاد ليس سهلاً، ويجب تغيير طرقنا في التعليم، ويجب أن نكون إيجابيين فنحن نتلقى المعلومة ولا نحللها، والإعلام جزء من التربية والمشكلة تربوية في الأساس.
- حول الثقة والديمقراطية داخل الجمعيات: هنا يأتي دور وسائل الإعلام في البحث المعمق حول المجتمع الأهلي (صحفي بالقطعة كيف يمكن أن يفعل ذلك)؟ التوازن السليم بين المواضيع قد يكون لمصلحة الوسائل الإعلامية وإلا العكس. الصحف الأساسية في لبنان أصدرت ملاحق تعنى بمجالات مثل: البيئة، والبلديات، والشباب، وحقوق المرأة والطفل، إضافة الى الرياضة وغيرها. وتأتي المادة الإعلامية من الناشطين أنفسهم (أكاديمين وناشطين) وكلفتها معقولة.
- التكنولوجيا والتقدّم: هناك وضع متفاوت في كل دولة، والعمل في كل مرحلة يكون حسب الحاجة في كل مرحلة أو في كل دولة. إن مشاركة المرأة القليلة عائدة لعوائق ضمن المجتمع (دينية أو إجتماعية)، والقضاء على الامية، بالإضافة الى التعليم، هو الخطوة الأولى نحو إستعمال التكنولوجيا.

2- الجلسة الختامية:

ترأسّ الجلسة الختامية السيد جورج عواد، وتحدّث فيها كلّ من الأستاذ المحجوب بنسعيد والأستاذ وليد مرعي.

بداية، قام مقررو مجموعات العمل الثلاث ((أ) التنمية البيئية، و(ب) التنمية الإقتصادية، و(ج) التنمية الإجتماعية) بتلاوة نتائج عمل كل مجموعة على حدة، وفيما يلي النصوص:

أ- مجموعة البيئة

شعار الحملة! عزيزي إهتم بصديقتك... البيئة

مقدمة:

- المشكلة قائمة قديمة وستبقى في المستقبل المنظور.
- هناك حاجة لتحمل الإعلام لمسؤولياته تجاه قضايا البيئة وتعزيز وعي الجمهور في هذا المجال بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة.
- ستكون هناك مشكلات بيئية جديدة مع تطور الصناعات ووسائل الحياة الحديثة وسوء إستخدام الإنسان لموارد البيئة نتيجة قلة الوعي البيئي.
- سياسات بعض الدول تضاعف حجم المشكلة البيئية.
- قلة البدائل في مجال مصادر الطاقة الصناعية المسببة للتلوث تفاقم المشكلة.

الحلول:

- العمل على إيجاد بدائل للطاقة الصناعية من خلال العمل على الإستفادة من مصادر الطاقة المتجددة والتي من شأنها أن تساهم في التخفيف من التلوث.
- ضرورة إستخدام المواد القابلة لإعادة التدوير والتحلل العضوي والحيوي والضوئي.
- ضرورة الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال مع ملاءمة ذلك للبيئة العربية.
- العمل على الضغط على الدول المسببة للتلوث من خلال المنظمات الدولية.
- العمل على إيجاد سياسات وطنية لحماية البيئة.
- تقويم الأثر البيئي للمشاريع ومدى إلتزامها بشروط السلامة البيئية.
- إيجاد مناطق صناعية خارج التجمعات السكانية والمدن.
- إدخال مادة الوعي البيئي كمادة أساسية ضمن مناهج وزارة التربية للتعليم الأساسي.
- إلزام الشركات والمؤسسات بوضع عبارات توعية على منتجاتها تستهدف المحافظة على سلامة البيئة.
- أهمية وجود سياسات إعلامية شاملة تهدف الى رفع مستوى الوعي البيئي.

- التأكيد على العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة وذلك في مجال الإعلام.
- إيجاد وسائل نقل بديلة تعتمد على مصادر الطاقة النظيفة.
- التركيز على القضايا البيئية في الخطاب الديني.
- إستخدام وسائل الإتصال المتاحة لنشر الوعي البيئي.
- ضرورة التشارك بين قطاع الإعلام والقطاع الأهلي والخاص في مجال نشر الوعي البيئي.
- عقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات واللقاءات المتعلقة بالبيئة بشكل مكثّف والعمل على تفعيل التوصيات الصادرة عن تلك النشاطات.
- تحديد ما ينبغي القيام به (حملة إعلامية) = الحملة تختص بمشكلة التلوث في المدن المكتظة الناتجة عن السيارات والآليات والمركبات تحت شعار (عزيزي اهتم بصديقتك ... البيئة).

  أ. الخطاب موجّه الى الفئة العمرية من سن 18 وما فوق.

  ب. الوسائل المستخدمة في الحملة:

- اللوحات المضاءة في الشوارع واللوحات الإلكترونية الثابتة والمتحركة.
- وسائل الإتصال المتاحة (الإنترنت، ورسائل الجوال، الخ...)
- الصحافة المكتوبة (الكاريكاتور، والمطبوعات، والمنشورات، الخ...)
- الإذاعة والتلفزيون (برامج ورسائل وكارتون وتحقيقات واخبار ودراما...)
- المسرح – النشيد – الأغنية – المسابقات الثقافية – في مجال الوعي البيئي.
- إستخدام الدعوة الى فرض وضع عبارات التوعية على المنتجات الإستهلاكية والصناعية.
- الإعتماد على الإحصائيات ذات العلاقة في التوعية.

  البنط الغليظ، ملحوظة: إستخدام أسلوب الصدمة.
- الإستعانة بالمشاهير والنجوم من الرياضيين والفنانين في التوعية.
- إستخدام أجهزة قياس نسب التلوث في الشوارع والميادين العامة والإعلان عن نسبة التلوث في وسائل الإعلام حتى يكون المواطن واعياً للمخاطر على بيئته.
- الإستعانة بقادة الرأي في زيادة الوعي البيئي وطرق معالجة المشكلة البيئية (الأئمة في المساجد وعلماء الدين والنواب والزعماء الشبابيون).
- إستخدام وسائل النقل العامة للإعلان عن التلوث البيئي.

أهداف الحملة:

- نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع بحيث يتحمل كل فرد مسؤوليته في هذا المجال.
إيجاد بيئة صحية سليمة.
- تحديد حقوق وواجبات الفرد تجاه البيئة والحفاظ عليها.
- رفع الوعي البيئي حول مخاطر إستخدام الوقود الملوث للبيئة.
- دعم وسائل النقل الصديقة للبيئة وذلك بالسعي الى التقليل من إستخدام المركبات الصغيرة داخل المدن والدعوة الى إستخدام وسائل النقل الجماعية (مثل الباص).
- تنظيم إستخدام النقل العام من خلال ضبط مواعيد الحركة وتحديد نقاط الإنطلاق والوصول.

ب- المجموعة الإقتصادية

تعتبر ظاهرة البطالة الآخذة بالتفشي في دول العالم لاسيما في الدول النامية إحدى أخطر الظواهر الإقتصادية ذات التأثيرات الإجتماعية والأخلاقية اللامحدودة النتائج.

فلم تغد البطالة سيما محلية أو إقليمية بل إنها معلومة الأسباب والتأثيرات بعضها بسبب غياب سياسات الخطط الإستراتيجية لإقتصادات الدول أو لأسباب نزاعات وحروب داخلية او بفعل عوامل خارجية، إضافة الى سوء توزيع الثروات والفساد على مستوى المسؤولية.

نشير هنا الى التقرير العالمي حول التنمية البشرية للعام 2005 الصادر حديثاً عن الأمم المتحدة والذي يظهر أن نسبة البطالة في الوطن العربي تتراوح ما بين 24 و 32 ٪ موضحاً ان الدول العربية وخلال الـ 20 سنة القادمة تحتاج الى 100 مليون فرصة عمل.

أهداف الحملة:

من هنا جاءت حملتنا الإعلامية التي ننوي القيام بها وعلى مدى شهري كانون الثاني وشباط المقبلين، بمثابة المحرض الأساس لكشف إحتياجاتنا وتبيان قدراتنا الكامنة، وسبل الإستفادة منها للإقلال من نسب البطالة أي أننا ننوي العمل على خلق فرص عمل جديدة... بمعنى آخر، ننوي تحريض أنفسنا على أنفسنا...

- لفت نظر أصحاب القرار الى تردي الوضع الإقتصادي وإستفحال ظاهرة البطالة ومطالبتهم بتسخير الإمكانيات لخلق فرص عمل عبر توفير الأموال وإستصدار التشريعات ذات العلاقة.
التركيز على التأثيرات السلبية للبطالة لجهة تهديد الإستقرار والتحذير من تداعياتها على مختلف المستويات الإجتماعية والسياسية والأخلاقية والنفسية وتنامي ظواهر العنف والتطرف والإنحراف.
- تأثير البطالة على إنخفاض مستوى النمو الإقتصادي.

- تأثير البطالة على مستوى القدرة الشرائية والإستهلاكية للمواطن.
- تدني مستوى معايير العيش اللائق.
- إبراز العمل كقيمة إنسانية سامية بغض النظر عن طبيعته.
- تنمية ثقافة التنمية.
- توجيه الشباب نحو المبادرة الذاتية والسعي الى تحقيق الذات.

شعار الحملة: فرصة عمل للجميع وهناك ورشة عمل للجميع، ورشة عمل، أو عصف عمل، أو بطالة غير مستدامة، أو فرصة عمل قد تولد...

الحملة الإعلامية:

يؤدّي الإعلام دوراً هاماً ومؤثّراً في إيصال المعلومات الى ذهنية القارىء والمستمع والمشاهد من خلال برامج إذاعية وتلفزيونية وتحقيقات صحفية بعضها إعلاني والآخر يتمّ عن طريق برامج خاصة معدّة لهذا الغرض، ويتمّ بطريقتين الأولى موجّهة إلى أصحاب القرار والأخرى الى الذين يشكّلون قاعدة لهذه الآفة المستديمة. ولا بد هنا من الإستعانة بمراكز الإستطلاع أو الخبراء في المجالات الإجتماعية لتحديد عرض البرامج الإذاعية او التلفزيونية او الصفحات الإعلانية في الصحف اليومية او النشرات المخصصة.

وأدناه أبرز النقاط والمواضيع التي تؤكّد عليها الحملة:

- إعداد برامج تلفزيونية وإذاعية تعرض معاناة الشباب نتيجة البطالة.
- إستخدام شخصيات فنية ورياضية وحيوية لدى الجماهير.
- إستخدام إعلانات خاصة بمواقع ذات صلة بالبطالة.
- كتابة تحقيقات ومواضيع صحفية بارزة توضع فيها شعارات الحملة واهدافها وطبيعة الضرر الذي تلحقه البطالة بالمجتمع.
- إعداد أفلام وثائقية خاصة تتحدث عن الأضرار الحقيقية التي تلحقها البطالة بالمجتمع كونها تلحق التفكك الأسري به.
- تقديم شهادات حية على لسان العاطلين عن العمل يتحدّثون فيها عن مشاكلهم ومعاناتهم اليومية.
- إعداد حملة إعلانية خاصة توضح اهمية العمل في بناء حياة الإنسان وتؤكد على دور البطالة السلبي.
- إعداد حملات على الطرقات والشوارع والأماكن العامة لتوزيع منشورات وبوسترات خاصة توضح المأساة التي تلحقها البطالة في إيقاف عجلة تقدم الشعوب وبالبرامج الإقتصادية، وحث السلطات على الشروع ببرامج إجتماعية تهدف للحد من هذه الآفة.

- تم اختيار فصل الشتاء لإقامة الحملة وحدوثها بفترة تشرين الاول.
- تم اختيار عدد من الشعارات في البرامج التلفزيونية والإذاعية أبرزها:
  - البطالة آفة وليست قدراً.
  - معاً للقضاء على البطالة.
  - البطالة ليست بطولة.
  - معاً لمواجهة البطالة.
  - معاً لمكافحة البطالة.
  - البطالة هزيمة معاً نعلنها.
  - أنا أعمل انا الحياة، لا للبطالة.
  - البطالة باطل والعمل حق.
  - البطالة: ان تبقى حيث أنت.
  - إشتغلوا شغلتكن.
  - إفتحوا الباب... الأبواب كثيرة.
  - إفتحوا الباب... القدرات كامنة.
- استعانة الحملة بإحدى المنظمات الدولية للتغطية والدعم إضافة الى التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.

تقرير عن المجموعة ج: التنمية الاجتماعية

الحملة الوطنية للحد من ظاهرة التسرب المدرسي

في نطاق برنامج ورشة العمل الإقليمية حول تطوير القدرات المهنية في مجال الإعلام والاتصال التنموي، اجتمعت مجموعة التنمية الاجتماعية (المجموعة ج) يوم الأربعاء 2005/9/21 في قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من مقرّ اليونسكو في بيروت، بحضور ممثلين ينتمون إلى ثماني دول عربية. وفي بداية الاجتماع، عينت اللجنة الأستاذة حمدة السليطي من قطر رئيساً لها، والأستاذ محمد العلالي من المغرب مقرراً.

وفي بداية الاجتماع، حددت اللجنة منهجية عملها على النحو التالي:

1. تخصيص عشر دقائق لقراءة واستيعاب محتوى ورقة العمل حول دراسة الحالة المقترحة من المنظمين.
2. اختيار إحدى المشكلات الوطنية المدرجة ضمن قائمة المشكلات المقترح معالجتها كمشروع للحملة الإعلامية وإبراز مبررات اختيارها والأهداف المرجوة منها.
3. تقسيم عمل اللجنة إلى لجنتين فرعيتين تتكلف اللجنة الأولى بتحديد الأهداف والقيم، فيما تعمل المجموعة الفرعية الثانية على تحديد آلية التنفيذ والوسائل المستخدمة.

وسيراً على المنهجية نفسها، وبعد قراءة سريعة لمحتوى الوثيقة التوجيهية وبعد نقاش غني وعميق وقع اختيار اللجنة على موضوع التسرب المدرسي باعتباره أحد المشكلات المهمة التي تعاني منها فئات عريضة من الأطفال واليافعين في مختلف البلدان العربية، وباعتبارها مشكلة ذات تداخلات اقتصادية واجتماعية ونفسية مرتبطة بالعائلة والمدرس والتلميذ وكل من المنظومة التعليمية السائدة.

وقد انكبت المجموعتان على عملهما، وأفضت النتائج إلى ما يلي:

أولاً: على مستوى تحديد الاهداف والقيم الخاصة:

1- الهدف الاستراتيجي:

تحقيق التعليم لجميع الأطفال بالدول العربية في مرحلة التعليم الإلزامي.

الأهداف التفصيلية:

1. الحد من ظاهرة التسرب المدرسي بين فئة الأطفال من الجنسين.
2. التوعية والتثقيف للآباء حول أهمية التعليم.
3. تفعيل دور الإرشاد والتوجيه التربوي في المراحل التعليمية المختلفة وخاصة المراحل الأولى.
4. دعم الموازنات الحكومية الخاصة بالتعليم.
5. تأهيل وتدريب المعلمين في ضوء الكفايات المهنية والمساهمة في إدخال طرائق وأساليب التعليم التقنية الحديثة بالمدرسة.
6. تأهيل وتحسين البيئة المدسية بمرافقها المختلفة بحيث تكون عاملاً محفزاً ومشوقاً للتعليم.
7. إشراك المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة في التعليم.
8. تطوير المناهج والكتب الدراسية بحيث تكون موائمة لاحتياجات الطلبة ومواكبة للمستجدات العالمية والتقنية.
9. الدعوة إلى تنفيذ الأحكام الجزائية المترتبة على عدم تطبيق قانون إلزامية التعليم.
10. تحقيق الانسجام والتوافق الاجتماعي والثقافي.
11. تطوير التعليم المهني والفني بحيث يكون رافداً أساسياً للتنمية.

2- القيم التي تقوم عليها الحملة الإعلامية:

- التعليم حق.
- التعاون والعمل الاجتماعي.
- المشاركة في التعليم.
- احترام العلم والعلماء.
- الإبداع والتميز.

- التطوير المستمر.
- الديمقراطية.

منطلقات الحملة:

- أهداف مؤتمر دكار (2000 م) للتعليم للجميع.
- أهداف ألفية الأمم المتحدة الإنمائية.
- مواد الدستور الداعمة للتعليم.
- قانون إلزامية التعليم.

ثانياً: على مستوى مشروع الحملة الإعلامية:

شعار الحملة: "تعلم كي لا تتألم".

الوسائل المستعملة: التلفزيون، الإذاعة، الصحف، المنشورات، الندوات، مواقع الإنترنت، المؤسسات الدينية.

الفئات المستهدفة: كافة أطراف المنظومة التعليمية (آباء، أطفال، معلمون، مسؤولون، حكوميون).

أولاً: التلفزيون:

- إجراء تحقيقات متلفزة تراعي مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع من خلال تحديد حجم القضية، أطرافها وتميزها.
- تقديم برامج تلفزيونية تتناول الموضوع من جوانب مختلفة، من خلال استثمار البرامج الموجودة والثابتة بالإضافة إلى إحداث برامج خاصة بالموضوع.
- تقديم رسائل خاصة ووصلات خاصة ساعات البث اليومي.
- إنتاج أغاني قصيرة مصورة تتناول الموضوع.
- الاستعانة بالشخصيات العامة من الفنانين ومشاهير الرياضة وغيرهم لتقديم الرسائل الموجهة من خلال جمل وعبارات مصورة.
- إشراك المجتمع المدني.
- تصوير مواقف تعليمية، داخل الفصول الدراسية والمدرسية وتصور الأطفال والطلبة يدرسون مع التركيز على ملامح باسمة وعلاقات جميلة وإيجابية بين المدرسين والطلاب.
- استثمار الصورة على نحو قوي.

ثانياً: الإذاعة:

- يمكن الاستفادة من كل ما جاء في التلفزيون، مع الأخذ بالاعتبار اختلاف طبيعة الجهازين من حيث الصورة والكلمة.

ثالثاً: الصحافة:

- القيام بتحقيقات صحفية.
- الاستفادة من الاعمدة وأقلام أصحاب الرأي.
- المقابلات الصحفية مع أصحاب القرار، المسؤولين عن التعليم، الأسر، الهيئات التعليمية.
- إبراز مساحة ثابتة متكررة لشعار الحملة.
- استثمار رسوم الكاريكاتور.
- الاستفادة من شعبية المشاهير في تقديم رسائل خاصة.
- إشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً: أنشطة أخرى:

- تنظيم الندوات وتوزيع الكاسيتات والمنشورات والمطبوعات.
- توظيف المؤسسات الدينية من خلال منابر المساجد والكنائس.
- تخصيص موقع على الإنترنت يحتوي مضامين كل الوسائل السابقة مثل حفظ البرامج وتسجيل الندوات والربط بمواقع صديقة.
- الاستفادة من الفنون كالمسرح والدراما والمسلسلات والفنون التشكيلية وغيرها، وكذلك الوسائل التقليدية الشعبية المنتشرة في أرجاء الريف.

تلى عرض كل ورقة عمل – لكل مجموعة – نقاش حول ما جاء فيها، شكلاً ومضموناً، وحول تطابق كل منها مع ما هو مطلوب أساساً.

ومن ثم قام **الأستاذ وليد مرعي** بتلاوة التوصيات التي جاءت كما يلي:

التوصيات

"نحن معنيون، إذاً نحن ملتزمون"

نحن مثل كل الشعوب، نسعى الى العدالة والديمقراطية والتقدّم الإجتماعي، وكذلك الى المساواة والإخاء والتسامح، ونؤمن بحقوق الإنسان الأساسية، ومن أهمها ما تضمنه الإعلان العالمي عن الحق في التنمية، وتقارير التنمية الإنسانية حول منطقتنا.

كما نؤمن بان التنمية، ودور الإعلام في التنمية، هما لخيرنا جميعاً: أفراداً ومجتمعات ودولاً،ولتقدمنا وإزدهارنا.

ونحن، إذ ندرك أن الفشل النسبي لخطط التنمية في منطقتنا – مقارنة مع مناطق أخرى – يعود الى أسباب مختلفة داخلية وخارجية، وان التفسير السائد لحقوق الإنسان يتناول الإنسان الفرد بمعزل عن الشعوب، إلا أننا ندرك كذلك الأثر البالغ لغياب المشاركة ولتغييب المؤسسات – إضافة الى البيروقراطية والفساد – في منع خروجنا من التخلف ودخولنا في العصر.

كما اننا لا نستطيع ان نفصل التحرر من الفقر عن التحرر من الخوف، وعن الديمقراطية، وإصلاح البنية الإقتصادية والإجتماعية لدينا.

ونحن لدينا القناعة بان التنمية، ولو كانت مفهوماً أصيلاً في منطقتنا، لا هو غريب ولا مستورد، يتطلّب تحقيقها أن نستطيع مخاطبة العالم بلغة يفهمها، وذلك لحشد التأييد لقضايانا، ولبناء خطة بديلة لتغيير وبناء الوعي.

إذ إن الإعلام يؤدّي دوراً أساسياً في تكوين الوعي لدى الرأي العام: أي رأي عام.

إنّ تحدي مشكلاتنا المزمنة، في إيجاد أساس وبنية لنمو قابل للإستمرار، يقابله تحدي معرفة أي إعلام نريد، ورفع الضغوط عن هذا الإعلام.

وفي ما يلي التوصيات:

1. رفع قضايا التنمية الى المراتب العليا في سلم أولويات الرأي العام، من خلال آليات وأفكار لبرامج وسياسات إعلامية جديدة ومناسبة، هادفة وخلاقة وفاعلة.
2. دعوة الدول الى وضع إمكاناتها في خدمة قطاعي الإعلام (وتعدديته) والإتصال (وحق الوصول الى المعلومات وتداولها) لأن وسائل الإعلام، وإن لم تكتمل عناصرها الموضوعية لإرساء الثقافة التنموية بشكل كامل بعد، إلا أنّها قادرة من خلال الإخبار والتوجيه على المساهمة عفوياً في هذا الإرساء.
3. الإرتقاء بالتعاطي الإعلامي – لغة ومضموناً – الى مستوى أرفع وأكثر تعميماً وإحترافية، ومحاولة الإستفادة من التجارب والآليات الدولية المعتمدة، لتكريس الإلتزام الواعي والمسؤول بالقضايا التنموية.

4. التحول من مفهوم تغطية الأنشطة والمناسبات، الى مفهوم تغطية القضايا وإلتقاط عصبها الفعلي. فإذا كانت الجمعيات هي التعبير المأسس الأول عن هموم الجماعات، فإن القضايا التي تحملها كثيراً ما تكون أنقى واكبر منها.

5. تبني مفهوم الإعلام الوقائي، أي إعلام ما قبل الحدث، إضافة الى ما بعد الحدث، فالإعلام يجب أن يكون سباقاً في تحمل مسؤولياته المدنية.

6. ان يتم التعاطي من قبل المؤسسات الإعلامية بمسؤولية أكبر مع القضايا التنموية، ويجب على الجمعيات أن تفرض – ولو بمنطق السوق – جاذبية مواضيعها للتغطية.

7. تعزيز العمل المشترك بين مختلف القطاعات: الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وحتى الجهات الرسمية، من اجل تعميم فوائد التنمية وتطوير دور الإعلام.

8. الشمولية في الدفع بإتجاه التفاعل الحتمي بين محاور التنمية المستدامة، وخصوصاً الثلاثة الكبرى منها: الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.

9. التكامل في العمل الإعلامي – العلمي – الأكاديمي، لبناء الأساس المعرفي، مثل إقامة سلسلة من الخطوات كالأبحاث والإحصاءات والدراسات وإقتراح الحلول والتوثيق، والتربية على التنمية المستدامة.

10. تحويل الإعلاميين الى عيون راصدة، تنموية وإعلامية، لقياس نسبة التقدم في مجالات التنمية المختلفة، ولتقييم دور الإعلام في الإضاءة على المشكلات التنموية وترويج الحلول لها.

11. العمل على تغيير أو تطوير أو إستحداث لسياسات وتشريعات تطال مختلف أوجه التنمية والإعلام التنموي، لأن تحقيق الأهداف غير ممكن بدون توافر الحق في المعرفة والتواصل الإجتماعي والتعبير عن الذات.

12. العمل للتأثير على صانعي القرار وراسمي السياسات الإقتصادية والإجتماعية والإعلامية، فلا حلول ولا تقدم من دون قرارات رسمية واضحة صريحة ومعلنة.

13. التوجه الى القيمين على الوسائل الإعلامية، لأن عدم مساهمتها في خطط التنمية سيعيق التنمية، ولترسيخ الوعي وتفعيل دور الإعلام والإتصال من خلال رفع كفاءة الإعلاميين وتعزيز التنسيق بين المؤسسات.

14. إشتراك أهل الإختصاص من تنمويين وإعلاميين في رسم سياسات التنمية والإعلام التنموي.

15. تعميم إستعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ليصبح متاحاً للجميع الحصول على المعلومات والتواصل والإنفتاح على العالم والمشاركة في حوار وتفاعل الحضارات، فهذه الوسائل تعتبر طريقاً معبدة في إتجاهين.

16. الدفع بإتجاه تمتع الإعلام الرسمي بقدر أكبر من الحرية والتجرد والإستقلالية والتوازن، وباتجاه زيادة تبنيه للقضايا والسياسات التنموية، كونه أقدر من غيره على الإلتزام – ولو نسبياً – بقدر أقل من التقيد بالخلفيات المادية وبالأساس التجاري للمؤسسات الإعلامية.
17. التنسيق والتشبيك والتواصل المستمر بين الإعلاميين من مختلف الدول العربية، لدوام التفاعل والإستفادة من التجارب الناجحة وتعميمها في كل ما يتعلق بالإعلام والتنمية.
18. رفع نسبة البرامج الوثائقية التنموية في برامج القنوات العامة والخاصة العربية.
19. العناية بظروف العمل والأوضاع المادية والمعنوية للصحيفيين.
20. دعوة منظمتي اليونسكو والأيسيسكو الى مواصلة إيلاء العناية الفائقة للانشطة والبرامج التدريبية ذات الصلة بخدمات الإعلام والإتصال التنموي، لفائدة الدول العربية، بما يسهم في النهوض بالتنمية الشاملة لهذه الدول.

وبعد ذلك ألقى **الأستاذ المحجوب بنسعيد** كلمة شكر فيها اليونيسكو والأستاذ جورج عواد على جهوده، بالإضافة الى كل من ساهم في إنجاح ورشة العمل الإقليمية.

وألقى **السيد جورج عواد** بدوره كلمة شكر فيها كل من ساهم في إيصال ورشة العمل الإقليمية الى غاياتها المرجوة، ووعد بأن اختتام الدورة لن يكون نهاية الموضوع، بل سيكون هناك متابعة عبر آليات يبلّغ بها المشاركون في أوقاتها.

ونهايةً تمّ توزيع شهادات المشاركة وإلتقاط الصور التذكارية، قبل أن يعلن اختتام الدورة بشكل رسمي.

الملاحق

ملحق (1) دراسة حالة

ملحق (2) برنامج العمل

ملحق (3) لائحة بأسماء المشاركين

ملحق (1)

دراسة حالة

التنمية المستدامة: البيئية - الاقتصادية - الاجتماعية

التنمية مفهوم شامل، يحتوي في ما يحتويه على واجب الارتقاء بمستوى العيش البشري من نواحيه كافة، وعلى المحافظة على هذا الارتقاء بشكل مستدام ومستمر.

إن النواحي البيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة، لهي من العوامل الهامة لما تقدم، وعادة ما تكون مرتبطة بجانبين: العامل نفسه، والسياسات المتبعة. ولا يخفى على أحد دور التوعية والمدافعة – وبالتالي الدور الحيوي للإعلام – في الإضاءة على المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، لا بل ولعب دور مميز في تسويق الحلول من خلال التركيز في الوسائل الإعلامية، وبواسطة كافة أنواع التغطية الصحافية، على هذه المشاكل ومسبباتها، وعلى تلك الحلول وأدواتها ومقوماتها. والنتيجة إنه لا بد لشراكة فاعلة بين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، والجهات الحكومية حتى، إلا أن تنتج تصورات لحلول يمكن تنفيذها بعد أن يقوم كل من القطاعات السالفة الذكر بدوره المتوجب عليه.

في ما يأتي دراسة حالة حول مشكلات محلية أو وطنية، بيئية واقتصادية واجتماعية، يمكن أن تتقاطع مع مشكلات يعاني منها العديد من الدول على امتداد العالم.

ويلي ذلك وصف تصور معين لنوع من الحلول، على أن يتم تناول واقع المشكلة ومعطياتها، والإيجابيات التي تتأتى عن اعتماد هكذا أنواع مقترحة من الحلول، عن طريق التطرق إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام في ذلك: لماذا – متى – أين – لمن – وكيف: عن طريق حملة أو حملات إعلامية، من خلال الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، تفضي إلى نتائج يمكن قياس مردودها والبناء عليه.

نوع المشكلات الوطنية الموجودة:

- التلوث الحاد وخصوصاً في المدن المكتظة، الناتج عن عوادم السيارات والآليات والمركبات (حيث بينت الدراسات ارتفاع نسبة المعادن المختلفة وخاصة الرصاص في الهواء، وما لذلك من تأثير على الصحة والطبيعة والبيئة المحيطة).
- استمرار المجتمع أبوياً بنسبة كبيرة، وخصوصاً في الأرياف، حيث لا تحصل المرأة على كامل حقوقها المعترف بها دولياً.
- التركيز والتمركز السكاني والخدماتي والتنموي في المدن وضواحيها وحواليها، وخصوصاً في قطاعي التربية والتعليم وفي سوق العمل، وما يستتبع ذلك من مشاكل ونزوح من القرى والأرياف نحو العواصم والمدن.

- التلوث الناجم عن المعامل والمصانع وأدوات توليد الطاقة وإنتاج الكهرباء بالوسائل التقليدية المتبعة (وتأثير كمية الكبريت على الصحة والبيئة).
- التسرب المدرسي، التفاوت في نسب التعليم ومراحله بين الجنسين، وعدم الأخذ بحقوق الطفل بشكل كامل.
- ضعف واستنساب السياسات الرعائية، وتفاوت الضمانات والتأمينات الاجتماعية، والالتفاف على مفهومي التعاضد والتكاتف الاجتماعيين.
- عدم وجود مشاريع تنموية بيئية كافية في الأرياف والمناطق النائية، حتى البسيط والضروري منها: مثل تمديدات الصرف الصحي، وتأثير ذلك على موارد المياه وعلى الصحة العامة.
- الفساد وانعدام الشفافية وغياب المساءلة، وتسييس العمل الرعائي ووضع اليد على النقابات والقطاعات الممثلة للشرائح الاجتماعية.
- التفاوت في نسب الدخل، والفقر، وسوء التوزيع الضريبي والضرائب المباشرة وغير المباشرة والضرائب على الضرائب أحياناً.
- غياب التشريعات المباشرة الكافية والبيئة القضائية المناسبة، طبيعة السياسات القانونية المتبعة وكفاءتها وجدواها، وعدم التطبيق الفعلي للقوانين المحلية والتشريعات الدولية الموقعة أو المصادق عليها.
- نسبة البطالة المرتفعة والبطالة المقنّعة، والتي تزداد كلما ابتعدنا عن المدن ومراكز المحافظات، وخصوصاً في قطاعات معينة ضرورية ومنتجة كالزراعة مثلاً.
- عدم توافر مواد أولية كافية وبيئة ملائمة لمشاريع تنموية حديثة، وانخفاض أعداد المزارعين وتقلص المساحات المزروعة.

مثال عن أوجه التقاطع مع مشكلات عالمية:

على امتداد عقود، غيرت عمليات الاحتراق والانبعاث الكيميائية الغلاف الجوي، وأنتجت عوامل مناخية مغايرة وتلوثاً وقلقاً بيئياً. وكان على العالم أن يتعايش في الألفية الجديدة مع مشكلة ارتفاع حرارة الأرض، وقد تطلب ذلك تحركاً من الأمم المتحدة، حيث وقّعت حوالى 160 دولة "اتفاقية كيوتو" لتخفيف مستوى الانبعاث بنسبة 6٪. وهذه الاتفاقية سوف تأخذ مجراها إلى التطبيق في الأول من شباط/فبراير من العام الحالي (2005).

تصور لبعض الحلول المطروحة:

هناك جهة معينة عملت على مدى ثلاثة عقود لتطوير تقنية تعتبر حلاً للمشكلتين الرئيسيتين اللتين تم بحثهما في كيوتو وهما: الانبعاث الناجم عن الاحتراق، والتصحر، وذلك بتأمين بديل بيئي مستدام للوقود الحراري، لديه القدرة على الإفادة الفورية من الناحيتين البيئية والاقتصادية.

هذه الجهة هي تحالف منظمات عالمية وشركات رائدة في مجالها، تعمل لتحقيق الأهداف التي حددتها اتفاقية كيوتو، مما سيؤدي إلى الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

والمشروع باختصار هو كناية عن صناعة بيئية مربحة، تساهم في خلق فرص عمل وفي التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

1- التطبيقات:

إن التطبيقات الخاصة لهذا المشروع سوف تتيح بشكل ثانوي إنتاج أنواع من الغذاء ومواد البناء، وبشكل رئيسي توليد الطاقة الكهربائية، وإنتاج نوع جديد من الوقود الذي يمكن أن يحل مكان الأنواع الأخرى. والمشروع هو كناية عن تطوير نوع من المزروعات، تعتبر سنابله وأليافه موازية كيميائياً للفحم من حيث القدرة على الاحتراق لتوليد الطاقة الكهربائية.

إن زراعة مساحة من الأرض بحجم 30,000 آكر، سوف تتيح إنتاج 20 ميغاوات من الكهرباء، بالإضافة إلى 30 مليون غالون من الإيثانول (تتجدد عمليتا الزراعة والحصاد كل ستة أشهر)، أي أنّها ستتيح تزويد أكثر من 12,000 منزل سنوياً بالكهرباء بشكل مستمر. كما أنّ المشروع سوف يساهم في خلق 5,000 فرصة عمل دائمة وفصلية، وإنعاش الصناعات الزراعية، وفي تطور قطاع الطاقة وازدياد المساحات المزروعة. إن ذلك سيساهم أيضاً في حل المشكلات المشتركة التي ستواجه الأجيال المقبلة.

2- المواصفات:

من مواصفات هذا النوع من النبات أن لديه دورة نمو سريعة، خلال 120 يوماً، وفي مناخ مناسب، يمكن زراعته وحصاده مرتين سنوياً. سنابله تنمو لغاية 15 قدماً طولاً، وتنتج في الآكر الواحد 50٪ إيثانول أكثر من حقول الذرة، علماً بأنها تتطلّب كمية من الماء أقل بـ 33٪ و50٪ أقل من العناية. والمواد الأولية التي يمكن إنتاجها من الآكر الواحد كذلك تكفي لصناعة واحد من المنازل الجاهزة بشكل كامل.

3- الإيجابيات:

من إيجابيات المشروع أنّ الوقود الذي سيتم إنتاجه من النبات (والذي يتناسب مع أحكام اتفاقية كيوتو) ممكن أن يستخدم لتشغيل كافة المركبات الحكومية مثلاً، وسيقلل من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون بنسبة 80٪. والاحتراق الناتج عن توليد الكهرباء سيكون نظيفاً، وسوف يقل التلوث في البيئة، ولن يكون هناك حاجة لقطع شجرة واحدة.

كما أنه سيحل مشكلة النقص في إنتاج الكهرباء والتخلّص من النفايات، وسيحدّ من الحاجة إلى شراء الكهرباء من دول أخرى (حتى الولايات المتحدة الأميركية تشتري الكهرباء من كندا).

وسيتمّ خلق آلاف فرص العمل، وسيحصل المزارعون على فرص مستدامة للنمو على المدى الطويل، وسيساهم في تأطير العمال ضمن نقابات وتعاونيات وهيئات تمثّلهم وتطالب بحقوقهم. ومن الطبيعي أن يتزايد الاهتمام بالتقديمات الاجتماعية ويتعزّز مفهوم التعاضد والتكافل الاجتماعيين.

وسترتفع الحاجة إلى تجذير المزارعين في أرضهم (واستقطاب عمال جدد)، واستقرارهم مع عائلاتهم، مما سيرفع الأجور ويحسن الوضع المعيشي. كما سوف يتزايد الاهتمام بأحوال المرأة وتنميتها، وبإعطاء الطفل كامل حقوقه، وستفتتح مدارس جيدة ويتحسّن الوضع التربوي.

إن الاقتصاد سوف ينتفع من خلق فرص العمل، ومن الكلفة المنخفضة لتوليد الكهرباء، وسيمكن توفير نسبة تقارب 50٪ من كلفة الوقود. وذلك سيتيح إمكانات تجارية قيمة في المستقبل، وستستفيد الدولة من العائدات المادية للمشروع.

وسوف تفرض الحاجة استصدار قوانين وتشريعات جديدة تغطي كافة المجالات، وإصدار المراسيم التنفيذية الخاصة بها (بالإضافة إلى تنقيح وتعديل القوانين الوطنية الموجودة وتنفيذ الدولية منها الموقعة أو المصادق عليها)، وسيخف الفساد وستتقدم الشفافية وتتعزّز المساءلة.

والجدير ذكره أن البنك الدولي يمكن أن يقدم قروضاً تصل إلى 50٪ من كلفة المشروع في الدول النامية، كما أنّ هذه الجهة (ومرجعيتها الاستشارية هي لجنة تغيير المناخ في الأمم المتحدة)، قد سميت كأفضل جهة تنتج تقنية لتخفيف انبعاث ثاني أوكسيد الكربون.

ما هو تقييم الإعلاميين لطبيعة المشكلات والموجبات والحلول لما تقدم، وما هو تحديدهم لما ينبغي القيام به: لماذا – متى – أين – لمن – وكيف؟

(حملة إعلامية شاملة ومفصلة)

ملحق (2)

برنامج العمل

اليوم والتاريخ	الجلسة الأولى	الجلسة الثانية	الجلسة الثالثة
	9:00 - 10:45	11:00 - 13:00	14:00 - 16:00
الثلاثاء 2005/09/20	• التسجيل • حفل الافتتاح: – كلمة مكتب اليونسكو في بيروت – كلمة الأيسيسكو – كلمة معالي وزير الإعلام في لبنان • استراحة صغيرة • الجلسة الإجرائية (تقديم المشاركين، والخبراء، تعيين لجنة الصياغة، وتشكيل مجموعات العمل)	• مراحل تطوّر مفاهيم التنمية وعلاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية • عرض للواقع التنموي في البلدان العربية • مناقشة عامة	• المؤسسات الإعلامية وقضايا التنمية • الإعلان وقضايا التنمية • مناقشة عامة
		رئيس الجلسة:	**رئيس الجلسة:**
		المحاضر: السيد أديب نعمة، د. حسن كريّم	**المحاضر:** السيدة وردة الزامل الأستاذ رمزي نجار

الاستراحة الصباحية: 10:45 - 11:00

فترة الغداء: 13:00 - 14:00

اليوم والتاريخ	الجلسة الأولى	الجلسة الثانية	الجلسة الثالثة
	9:00 - 11:00	11:15 - 13:30	14:30 - 15:30
الأربعاء 2005/09/21	• عرض أفلام حول مواضيع إجتماعية • تجربة حول الإعلام المرئي والتنمية • تجربة حول الإعلام المسموع والتنمية • تجربة حول الإعلام المكتوب والتنمية • مناقشة عامة	• مجموعات العمل (أ، ب، ج) • مراجعة وإعداد وتطوير المواد الإعلامية المقترحة	• مجموعات العمل (أ، ب، ج) • مراجعة وإعداد وتطوير المواد الإعلامية المقترحة
	رئيس الجلسة:	**منسقو المجموعات:**	**منسقو المجموعات:**
	المحاضر: السيدة نورما ناكوزي السيد ميلاد حدشيتي، الآنسة رولا معوض		

الاستراحة الصباحية: 11:00 - 11:15 فترة الغداء: 13:30 - 14:30

اليوم والتاريخ	الجلسة الأولى	جلسة الختام
	9:00 - 11:00	11:15 - 13:00
الخميس 2005/09/22	• دور الاتصال والمعلومات في التنمية • تحديد تطوير آليات العمل المشتركة في مجال رسم خطة إعلامية (المؤسسات الإعلامية / الجمعيات غير الحكومية / المنظمات الدولية) • مناقشة عامة	• نتائج مجموعات العمل (أ، ب، ج) • نتائج وتوصيات ورشة العمل • التقويم والمتابعة • توزيع شهادات المشاركة • الاختتام
	رئيسة الجلسة:	**رئيس الجلسة:** د. رمزي سلامة
	المحاضر: السيد جورج عواد، السيدة غادة بلوط زيتون د. كرم كرم، د. حجازي إدريس	**المتحدث:**

الاستراحة الصباحية: 11:00 - 11:15 فترة الغداء: 13:00 - 14:30

ملحق (3)

قائمة بأسماء المشتركين

أ. الدول العربية

الدولة	الاسم	الوظيفة	العنوان البريدي	رقم الهاتف/الفاكس	البريد الالكتروني
الأردن	السيدة عاليه الحنبلي	مديرة التعاون الدولي المركز الاردني للإعلام	عمان، الأردن ص. ب. 1854	هاتف: 962-6-4604493 فاكس: 962-6-4649937	alia.h@jic.gov.jo
	السيد عيسى العبادي	محرر - مندوب وكالة الأنباء الأردنية		هاتف: 079-6102712	petra@petra.gov.jo
البحرين	السيد علي عبد الحسين	معدّ ومقدّم برامج/هيئة إذاعة وتلفزيون البحرين، مراسل قناة العربية الإقتصادية في البحرين		هاتف: 973-39696883 فاكس: 973-17870112	alihusainbh@yahoo.com
الإمارات العربية المتحدة	االسيد صقر عبيد	مندوب اخبار رئيسي وكالة انباء الإمارات	دبي ص. ب. 5010	هاتف: 971-5-06283451 971-4-2214382	dubai@wam.org.ae
	السيد سعود الحارثي	رئيس الشؤون الإدارية والمالية وكالة انباء الإمارات	ابو ظبي ص. ب. 46768	هاتف: 971-5-06425885 فاكس: 971-2-5639455	harthy1400@hotmail.com
الجزائر	السيد سعيد دودان	نائب مدير/وزارة الإتصال	حيّ بو ضياف، عمارة 29 رقم 7 المرسى، ولاية الجزائر	هاتف: 213021440352 فاكس: 213021541208	---
السودان	السيد معاوية محمود محمد	محاضر ورئيس قسم الإذاعة والتلفزيون/أكاديمية السودان لعلوم الإتصال	----	هاتف: 83236202 فاكس: 83230985	---
السعودية	السيد صالح المرزوق	مستشار مدير عام القناة الأولى	ص. ب. 85385 الرياض 11612	هاتف: 966-505463030 فاكس: 966-12052064	salmarzouk@yahoo.com

الدولة	الاسم	الوظيفة	العنوان البريدي	رقم الهاتف/الفاكس	البريد الالكتروني
	السيد عبد العزيز الزاحم	رئيس قسم الإخراج وزارة الإعلام - إذاعة الرياض	ص. ب. 291431 الرياض 11362	هاتف: 05-4442623 فاكس: 4066251	direct-zh@hotmail.com
العراق	السيد فاضل طلال القريشي	مدير الإعلام التربوي الأقدم وزارة التربية	----	هاتف: 4437313 96407902759344 فاكس: 964-1-8151989	info@alfovit.com
	السيد محمد حنون كريم	مدير المكتب الإعلامي الناطق الصحفي/وزارة التربية	----	هاتف: 96407901926289 9645382051 فاكس: 9640108151989	info@alfovit.com
المغرب	السيد مزاوي المحجوب	متصرف ممتاز/وزارة الإتصال	العمارة 14، الشقة 6، أمل 6 حيّ الفتح، يعقوب المنصور، الرباط	هاتف: 00212-068799715 فاكس: 00212-037294150	mazaouielmahjoub@yahoo.fr
	السيد محمد العلالي	استاذ التعليم العالي المعهد العالي للإعلام والإتصال	الرباط ص. ب. 2873	هاتف: 00212-065056265 فاكس: 037694192	allalimed@hotmail.com
قطر	الدكتورة حمدة السليطي	مديرة العلاقات الثقافية وزارة التربية والتعليم	الدوحة - قطر ص. ب. 80	هاتف: 4941114 4941112 فاكس: 4941116	alsulitih@hotmail.com
الكويت	الدكتور فيصل حمد البناي	مدير إدارة التخطيط والتطوير/وزارة الإعلام	دولة الكويت - ص. ب. 502 صباح السالم 44000	هاتف: 965-481677215 6870080 فاكس: 965-5524651	f_albannay@hotmail.com
لبنان	السيدة عروبة حسين	صحافية/جريدة اللواء	الظريف - شارع الاستقلال ص.ب. 11-2402 بيروت	هاتف: 961-3-055943 فاكس: 961-1-35749	ourouba@yahoo.com
	السيدة جوانا ناصر الدين	مندوبة - تلفزيون المستقبل	الحمرا - شارع ليون بناية تريفي - ط7	هاتف: 961-3-241399	nd_joanna@hotmail.com

الدولة	الاسم	الوظيفة	العنوان البريدي	رقم الهاتف/الفاكس	البريد الالكتروني
	السيدة منى سكريّة	صحافية	----	هاتف: 961-3-869797 فاكس: 961-1-341851	monasukarieh@hotmail.com
	السيدة فاطمة مزنر	إعداد وتقديم برامج/إذاعة النور		هاتف: 961-1-543555 961-3-822314 فاكس: 961-3-270038	info@al-nour.net
	السيدة مايا البيضا	إعلامية		هاتف: 961-3-031520	
مصر	السيدة منى فراج	مدرس مساعد كلية الإعلام - جامعة القاهرة	6 ش المطبعة، الدور السادس، شقة 11 - الهرم الجيزة – مصر	هاتف: 002027403777 0020101707555 فاكس: 002023364601 002023364602	magdimona@hotmail.com
	السيدة سهى البطراوي	مدرس مساعد بقسم العلاقات العامة والإعلام/جامعة القاهرة	29 الفريق علي عامر متفرع من مكرك عبيد، مدينة نصر، القاهرة	هاتف: 6715429 0105195161 0101113882	sbatrawy@yahoo.com
	السيدة رمزة جابر	اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو	وزارة الثقافة – الحمرا	هاتف: 961-1-749104	cnlu@cyberia.net.lb
السلطة الفلسطينية	السيد نمر عدوان جبر	قائم بأعمال الإدارة العامة للمطبوعات ووسائل الإعلام وزارة الإعلام	رامالله - فلسطين ص.ب. 224	هاتف: 972-5-99782960 فاكس: 972-2-2954043	nimr_odwan@yahoo.com
	السيد ماهر عواودة	مدير المنشورات الخارجية وزارة الإعلام	رامالله - فلسطين ص.ب. 224	هاتف: 972-5-99889859 972-2-2954042 فاكس: 972-2-2954043	maherawawdeh@yahoo.com

ب. المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية

المنظمة/الهيئة	الاسم	الوظيفة	العنوان البريدي	رقم الهاتف/الفاكس	البريد الالكتروني
أيسيسكو	السيد المحجوب بنسعيد	آخصائي الاتصال والمعلومات	شارع التين – حي الرياض الرباط – ص. ب. 2275 ر.ب. 10104	هاتف: 212-037-713266 فاكس: 212-037-715321	culture@isesco.org.ma
اليونسكو (UNESCO)	السيد جورج عواد	أخصائي الإتصال والمعلومات	ص. ب. 5244 بيروت – لبنان	هاتف: 961-1-850013 فاكس: 961-1-852842	g.awad@unesco.org

ج. الجمعيات الأهلية (NGOs)

الجمعية	الاسم	الوظيفة	العنوان البريدي	رقم الهاتف/الفاكس	البريد الالكتروني
الحركة الاجتماعية	سينتيا عون	مسؤولة عن العلاقات الإعلامية	---	هاتف: 961-1-390335	cynthiaaoun111@hotmail.com
مؤسسة الحريري	السيدة لارا شلاح	مسؤولة مشاريع	فردان، عين التين، بناء صيدلية صنوبرا الطابق الثاني	هاتف: 961-1-792300 فاكس: 961-1-793300	larashallah@hotmail.com





Atelier de travail régional sur le développement des compétences professionnelles des spécialistes de l'information et de la communication dans le domaine du développement

Beyrouth, 20-22 September 2005



Rapport Final





Atelier de travail régional sur le développement des compétences professionnelles des spécialistes de l'information et de la communication dans le domaine du développement

Beyrouth, 20-22 septembre 2005

Rapport Final

Beirut, 2005

Organisations et institutions participant à l'organisation de l'atelier de travail:

- Organisation des Nations Unies pour l'Education, la Science et la Culture (UNESCO)
- Organisation Islamique pour l'Education, les Sciences et la Culture (ISESCO)

Pour plus d'information, contacter:

Le Bureau de l'UNESCO à Beyrouth
B.P. 11-5244
Avenue de la Cité Sportive, Bir Hassan
Beyrouth - Liban
Tel: (961-1) 850013/4/5
Fax: (961-1) 824854
Courriel: g.awad@unesco.org
Site web: www.unesco.org.lb

L'Organisation Islamique pour l'Education, les Sciences et la Culture (ISESCO)
Rue Al-Teen, Quartier Al-Riyadh
Rabat - Maroc
Tel: (212) 37 715285
Fax: (212) 37 777459

I- Organisation de l'atelier de travail

- **Introduction**

L'Assemblée générale des Nations Unies reconnaît que l'être humain est le sujet central du développement, en tant que participant actif, collaborateur et bénéficiaire. L'approche du développement basé sur les droits des peuples constitue un supplément qualitatif essentiel à l'intégration des droits de l'homme et du droit au développement.

- **Cadre général**

Le concept du développement durable, adopté par les Nations Unies au cours de la dernière décennie du siècle passé, comprend le développement global dans toutes ses dimensions-économique, sociale, culturelle et environnementalle. Les experts s'accordent sur le fait que le développement constitue une orientation à long terme permettant d'assurer un équilibre continu. Le développement durable vise, en premier lieu, la lutte contre la pauvreté, la marginalisation, et l'exclusion sociale ainsi que toutes les questions qui y sont reliées.

Les moyens d'information et de communication sont aujourd'hui et, sans aucun doute, capables de contribuer à la réalisation du développement durable grâce aux nouvelles techniques dont ils sont dotés. Cependant, la réalisation de l'objectif visé et la mise en place d'une base pour le développement ne seront possibles que si les besoins humains divers caractérisés par le droit à la connaissance, la communication sociale et l'expression de soi sont assurés.

- **Objectifs**

L'atelier de travail régional avait pour objectif de:

1. Consolider la prise de conscience de l'importance des moyens d'information et de communication et de leur rôle efficace dans le développement durable dans les Etats arabes et contribuer à la réalisation de leurs objectifs et à l'identification de leurs avantages.
2. Mettre en relief les techniques permettant de mettre les moyens d'information et de communication et les multimédias au service du développement.
3. Renforcer la position des spécialistes de l'information et de la comunication dans les programmes d'information développementale.
4. Renforcer la coordination et la coopération entre les institutions médiatiques arabes concernées par les questions du développement durable.

- **Comité organisateur**

Conscientes de l'importance de développer les compétences professionnelles des ressources humaines dans le domaine de l'information et de la communication, l'UNESCO et l'ISESCO accordent une grande importance à cette question dans leurs plans et programmes d'action. Le Comité organisateur de l'atelier de travail comprenait:

- Monsieur Georges Awad, Bureau régional de l'UNESCO à Beyrouth.
- Monsieur Mahjoub Ben Said, ISESCO.
- Monsieur Walid Merhi, expert.

- **Méthodologie et programme**

La responsabilité sociale des mass média peut être observée des trois angles principaux suivants:

- Les moyens d'information et de communication ont une fonction informative et explicative.
- Ils ont la capacité de suggérer et de convaincre.
- Ils ont été transformés en un acteur à la fois social, politique et économique.

Ses thèmes ont été traités dans le cadre de l'atelier de travail régional à travers la discussion des sujets suivants:

- les différentes étapes de la progression du concept de développement et sa relation avec les Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD);
- les institutions médiatiques et les questions relatives au développement;
- le statut du développement dans les pays arabes;
- le rôle de l'information et de la communication dans le développement;
- la mise en place de mécanismes de travail communs pour le développement d'un plan médiatique.

Les participants ont été divisés en trois groupes chargés de réviser, de mettre en place et de développer les matériels médiatiques proposés à travers la conception de campagnes médiatiques détaillées résultant de l'analyse d'une "étude de cas" sur le développement environnemental, économique et social.

* **Participants**: Ont pris part à l'atelier de travail régional trente spécialistes de l'information et de la communication et des académiciens venant de quatorze Etats arabes que sont: l'Algérie, l'Arabie Saoudite, l'Autorité Palestinienne, Bahrain, l'Egypte, les Emirats arabes unis, l'Irak, la Jordanie, le Koweit, le Liban, le Maroc, Qatar, le Soudan, la Syrie, en plus des représentants des organisations internationales et régionales telles l'UNESCO et l'ISESCO, et des experts, spécialistes et représentants des organisations locales et non gouvernementales.

II-Sessions de travail et discussions

Première journée: Mardi 20/09/2005

1- Première séance (Cérémonie d'ouverture et séance procédurale)

a- Cérémonie d'ouverture:

Dans son discours d'ouverture, Monsieur Georges Awad, spécialiste de l'information et de la communication au Bureau régional de l'UNESCO à Beyourth, a souligné que l'atelier de travail entrait dans le cadre des efforts déployés par l'UNESCO et l'ISESCO et visait à développer les compétences professionnelles des resources humaines concernées par l'information et la communication et ce, dans l'intérêt des pays membres de ces deux Organisations dans la Région arabe. Monsieur Awad a ensuite énuméré les objectifs de l'atelier de travail.

De son côté, Monsieur Ramzi Salamé, Directeur du Bureau régional de l'UNESCO à Beyrouth par intérim, a chaleureusement accueilli les spécialistes de l'information et de la communication participant à cet atelier de travail tout en faisant allusion aux trois piliers principaux de tout acte visant le développement durable soit:

1. Les axes du développement durable qui comprennent:
   a. le développement économique;
   b. le développement social;
   c. la protection de l'environnement.

2. Les catégories des parties concernées qui comprennent.
   a. les autorités publiques;
   b. la sociéte civile;
   c. les organismes de presse.

3. les principes essentiels d'action qui comprennent:
   a. le principe d'intégralité des actions;
   b. les partenariats;
   c. la complémentarité des actions.

Monsieur Mahjoub Ben Said, spécialiste de l'information et de la communication à l'ISESCO a considéré que les médias sont capables, à travers l'information et l'orientation, de contribuer au progrès vers le développement durable, à condition que les Etats mettent toutes leurs capacités au service de l'information et de la communication. Cependant, les pays en développement accusent un retard évident à ce niveau.

Le Ministre de l'Information au Liban, Monsieur Ghazi Aridi, a remercié l'UNESCO pour le rôle qu'elle assume au niveau de l'action humaine en général, et a considéré que l'une des questions importantes à être traitées concerne les dépenses énormes faites sur le développement qui reste relativement minime. Monsieur Aridi de poursuivre: "Tous les ministères conduisent des projets de développement mais ceci ne se traduit pas dans les résultats globaux, ni en termes de concepts ni en termes de bénéfice, surtout si l'on traite des sujets qui intéressent la société en général et le Liban en particulier".

b- Session procédurale:

Les participants se sont présentés ainsi que leurs institutions au début de la session. Ensuite, Monsieur Georges Awad a passé en revue le programme de l'atelier de travail avec les participants précisant que la deuxième journée serait consacré aux expériences sur le terrain. Les participants ont par la suite formé les trois de groupes de travail chargés de traiter les thèmes suivants: l'environnement, l'économie, et la société.

La troisième journée a été consacré à une table ronde sur le développement des mécanismes permettant aux trois groupes suivants de travailler ensemble: les médias, les organisations internationales et la société civile.

2- **Deuxième séance**: La deuxième séance a été présidée par Monsieur Saleh Al-Marzouk et animée par Monsieur Adeeb Nehmé et Monsieur Hassan Karim qui ont donné deux présentations sur les "étapes de la progression du concept du développement et sa relation avec les Objectifs du Millénaire pour le Développement" et sur "la situation du développement dans les Etats arabes" respectivement. Une discussion générale a suivi les deux présentations.

3- **Troisième séance**: La troisième séance a été présidée par Monsieur Mohammed Al-Alali du Maroc et a été animée par Madame Wardé Al-Zammal et Monsieur Ramzi Najjar qui ont fait des présentations sur "les institutions médiatiques et les questions du développement" et sur "l'information et les questions du développement" suivies d'une discussion générale .

Deuxième journée: Mercredi 21/09/2005

1. **Première séance**: Deux films documentaires sur la situation des familles pauvres dans l'une des régions du Liban- Nord ont été diffusés au cours de cette séance. De même, trois spécialistes représentant les trois secteurs de l'information qui sont Madame Norma Nacouzi (Télévision et Développement), Monsieur Milad Hatchiti (Radio et développement), et Mademoiselle Roula Moawad (Journaux et Développement) ont partagé leurs expériences avec les participants à l'atelier de travail.

2. **Deuxième séance**: Cette séance a été consacrée aux trois groupes de travail sur les thèmes suivants: A- le développement environnemental, B-le développement économique, C- le développement social. Chacun des groupes a tenté individuellement de mettre en place une campagne médiatique sur des thèmes spécifiques tirés du document de travail commun intitulé: "Etude de cas" sur le développement durable environnemental, économique et social.

3. **Troisième séance**: Au cours de cette séance, les trois groupes de travail ont poursuivi la révision, la préparation et le développement du matériel médiatique proposé.

Troisième journée: Jeudi 22/09/2005

1. **Première séance**: La première séance a été présidée par Monsieur Fadel Talal Al-Kuraishi de l'Irak et animée par Monsieur Georges Awad qui a fait une présentation sur le rôle de la communication et de l'information dans le développement. Par ailleurs, Madame Ghada Ballout Zaitoun, représentant les institutions médiatiques, Dr. Karam Karam, représentant les organisations non-gouvernementales, et Monsieur Hegazi Idris, représentant les organisations internationales ont fait chacun une intervention sur le développement des mécanismes communs de travail dans le domaine des plans médiatiques.

2. **Séance de clôture**: La séance de clôture a été présidée par Monsieur George Awad avec pour interlocuteurs Monsieur Al-Mahjoub Ben Saïd et Monsieur Walid Merhi. Au début de la séance, les rapporteurs des trois groupes de travail ont présenté les résultats du travail de chaque groupe à part comme suit:
    1. Le groupe de travail sur l'environnement a fini par adopter le slogan suivant: "Prends soin de ton ami... l'environnement".
    2. Le groupe de travail sur l'économie s'est, quand à lui, intéressé, au "phénomène du chômage qui sévit dans les pays en développement".
    3. Le groupe de travail sur la société s'est intéressé à: "La campagne nationale visant la réduction du phénomène de l'abandon des études".

III. Recommandations

"Nous sommes concernés donc nous sommes engagés"

Nous, comme tous les autres peuples du monde, aspirons à la justice, à la démocratie, et à l'avancement social, ainsi qu'à l'égalité, la fraternité et la tolérance. Nous croyons aux principaux droits de l'homme, dont les plus importants sont ceux cités dans la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme sur le droit au développement et dans les rapports sur le développement des ressources humaines dans notre Région. Nous croyons, de même, que le développement et le rôle de l'information dans le développement sont dans notre intérêt à nous tous en tant qu'individus, sociétés et Etats et visent notre progrès et prospérité. De plus, s'ajoute au défi posé par la résolution de nos problèmes chroniques concernant la mise en place d'une base et d'une structure visant le développement durable, le défi de définir quel type d'information nous souhaitons et de tenter d'alléger les pressions exercées sur ce domaine d'activité.

Ci-après, les recommandations auxquelles nous sommes parvenus:

1. Placer les questions du développement au plus haut niveau sur l'échelle des priorités à travers des mécanismes et des idées visant la mise en place de nouveaux programmes et politiques médiatiques qui soient adéquats, ciblés, créatifs et efficaces.

2. Inviter les Etats à mettre leurs capacités au service des secteurs de l'information (quelque divers qu'ils soient) et de la communication (y compris le droit à l'accès et à l'échange d'informations). Et ce, car les médias, sont capables de contribuer spontanément à la mise en place d'une culture développementale, à travers l'information et l'orientation, même si leurs éléments objectifs nécessaires à cette fin ne sont pas encore achevés.

3. Améliorer l'information au niveau de la langue et du contenu afin de lui permettre d'atteindre un rang plus élevé, plus universalisé et plus professionnel, et tenter de tirer profit des expériences et mécanismes adoptés au niveau international pour assurer un engagement éveillé et responsable vis-à-vis des questions relatives au développement.

4. Passer du concept de la couverture des activités et des évènements au concept de la couverture des questions elles-mêmes. Les associations constituent la première expression institutionnalisée des préoccupations des groupes, mais les questions qu'elles défendent les dépassent souvent.

5. Adopter le concept de l'information préventive, c'est-à-dire de l'information en amont et en aval de l'événement, car les médias doivent être toujours les premières à assumer leur responsabilité civique.

6. Appeler les institutions médiatiques à traiter les questions relatives au développement de manière plus responsable et les associations à imposer - même dans la logique du marché- que les questions qu'elles traitent soient suffisamment attractives pour être couvertes par les médias.

7. Renforcer le travail commun entre les différents secteurs: les médias, les institutions de la société civile, les organisations internationales, et les autorités officielles, afin de permettre à tous de tirer profit des bienfaits du développement et de promouvoir le rôle des médias.

8. Promouvoir le progrès vers l'interaction inéluctable entre les aspects du développement durable et notamment entre les trois aspects les plus importants que sont: l'aspect social, l'aspect économique et l'aspect environnemental.

9. Garantir l'intégration entre l'action médiatique, l'action scientifique et l'action académique afin d'établir une base cognitive, telle la mise en place d'une série de démarches comme les recherches, les statistiques et les études, la proposition de solutions, la documentation et l'éducation au développement durable.

10. Transformer les spécialistes de l'information en observateurs au niveau développemental et médiatique pour mesurer le progrès dans les différents domaines du développement et pour évaluer le rôle des médias dans la mise en relief des problèmes développementaux et la recherche de solutions à ces problèmes.

11. Chercher à modifier, développer ou à mettre en place de nouvelles politiques et législations touchant les différents aspects du développement et de l'information développementale, car il est impossible de réaliser les objectifs fixés à ce niveau sans assurer le droit à la connaissance, à la communication sociale et à l'expression de soi.

12. Tenter d'influencer les décideurs et les responsables des politiques économiques, sociales et médiatiques car il ne peut y avoir ni solution ni progrès sans décisions officielles claires, explicites et déclarées.

13. Inviter les responsables des médias à prendre part à la mise en place des plans développementaux car leur non contribution entravera le développement, renforcer la prise de conscience, activer le rôle de la communication et de l'information à travers la promotion des compétences des spécialistes de l'information et le renforcement de la coordination entre les institutions concernées.

14. Engager les spécialistes du développement et de l'information dans la mise en place de politiques de développement et de l'information développementale.

15. Généraliser l'utilisation des nouvelles technologies pour permettre à tous d'avoir accès à l'information et à la communication, de s'ouvrir au monde et de prendre part au dialogue des cultures. Ces moyens sont considérés comme un chemin frayé à double-sens.

16. Rendre les institutions médiatiques publiques plus libres, plus impartielles, plus autonomes et plus équilibrées et les inciter à adopter les questions et les politiques développementales, et ce, car ces institutions sont susceptibles plus que les autres de s'engager-même relativement- sans pour autant s'arrêter sur les questions matérielles et sur la base commerciale des institutions médiatiques.

17. Coordooner, établir les réseaux et assurer la communication continue entre les spécialistes de l'information des différents Etats arabes, pour assurer une interaction permanente entre eux et tirer profit et diffuser les expériences réussies en matière d'information et de développement.

18. Accroitre le pourcentage des documentaires sur le développement dans la grille des programmes des canaux arabes publics et privés.

19. Améliorer les conditions de travail et de la situtation morale et matérielle des journalistes.

20. Inviter l'UNESCO et l'ISESCO à continuer à accorder une grande importance aux activités et aux programmes de formation liés aux services d'information et de communication développementale dans l'intérêt des Etats arabes, de manière à contribuer au développemet global de ces Etats.

Pour clôturer, Monsieur Al-Mahjoub Ben Said a prononcé un discours dans lequel il a remercié l'UNESCO et notamment Monsieur Georges Awad et tous ceux qui ont pris part à l'organisation de l'atelier de travail pour les efforts qu'ils ont déployés à cette fin.

De son côté, Monsieur Georges Awad, a remercié tous ceux qui ont participé au succès de l'atelier de travail et a promis d'assurer le suivi de cette question à travers des mécanismes qui seront communiqués aux participants à une date ultérieure.

A la fin de l'atelier de travail et avant de déclarer sa clôture officielle, des certificats ont été distribués aux participants.